بناء المصطلح اللغوي في اللسانيات الحديثة
(قراءة في التعدد ، وإشكالية المفهوم)

أ.د.رياض كريم عبد الله البُديري
جامعة الكوفة-كلية الآداب
قسم اللغة العربية

مستخلص البحث:

تستمد اللسانيات المعاصرة وجودها من الحقل الفلسفي في كتابات اللسانيين الذين يميلون إلى التطبيع الفلسفي للدرس اللساني ومنهم(روسل/ Russel)و(فريجه/ Frge)و(سول كريبك / Saul. Kripke)، (كويين/ Quine) وجون لاينز، فقد جرى البحث في كتاباتهم على التعلق بمجموعة من الأسئلة، تدور حول محددات القيمة المنطقية للمفاهيم المصطلح عليها .

ثم تطورت هذه الدراسات على يد أوستين (Austin) وسورل (Searle) وستراوسن (Strawson) فأخذت مسار التعمق في ترسيخ المصطلح اللغوي واللساني. وذلك يتضح عند النظر في مصطلحات اللسانيات العامة ، ولسانيات التحليل النصّيّ في الاتساق والانسجام والربط والإحالات النصية، والمرجع والمرجعية ، ومصطلحات البراجماتية ونحو ذلك مما يتكون مفهومه في الدراسات اللسانية.

وثَمّ تداخل في مصطلح اللسانيات المعاصرة سببه أولا ، وبصورة سطحية ، هو الترجمة ؛ لكنّ التداخل بين المصطلحات اللسانية وحدوث الغموض بشكل يمثل إشكالية في المصطلح اللساني وبعمق هو أسباب علمية وموضوعية عدّة ترجع إلى تقنية بناء المصطلح العلمي منها:

١) الاعتماد على حقول معرفية أخرى كالفلسفة والعلوم الاجتماعية والنفسية .
٢) الاعتماد على مصطلح لغوي قديم في محاولة تطويره .
٣) اختلاف فهم الباحثين موضوع المصطلح وقيوده ودلالاته مما ينتج تعدد تعريف المصطلح واختلاف مفهومه بين تلك التعريفات بالزيادة والنقصان .
٤) تناقل المفهوم بين علماء الفنون، إذ يكون المفهوم مدروسا في موضوعات عدة .
٥) تشابه المفهوم بين المصطلحات مما ينتج مصطلحات عدة لمفهوم واحد
٦) استعمال المصطلح الواحد في جانبين أو أكثر كالإحالة في تعريف جون لاينز مما يصح أن يكون في البحث اللغوي المعجمي وتعريفها النصي عند دي بوجراند مما هي في البحث النحوي وتعريفها عند غيرهما أمثال (جون دابو)مما يقع في جوانب فلسفة اللغة والوجود والتكوين .

الكلمات المفتاحية:المصطلح اللساني ؛ الترجمة ؛ المفهوم ؛ علم الدلالة ؛ الدال ؛ المدلول ؛ النصّ ؛ الخطاب

By doctor Riyadh Kareem Abdullah AL- Budairi
Kufa University , College of Arts ,
Department of Arabic language.

العدد ٤ج – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

Abstract

Contemporary linguistics is based on the philosophical field of the linguistic lesson including : Russel, free, Saul.kripke, Quine, John linz, In their writings, the Group has been involved in the group of questions about the logical determinants of the concepts of the term These studies were then developed by Austin, Searle, strawson, It took the path of deepening the linguistic and linguistic terminology. This is evident when considering the terms of the General Linguistics, linguistics and textual analysis in consistency, consistency, connectivity and text assignments and reference and terms of reference and Pragmatism and so his concept, which consists in linguistic studiesAnd then overlap in the term contemporary linguistics caused

First, superficially is the translation; but the overlap between linguistic terms and the occurrence of ambiguity in a problematic manner in the term and in depth is a number of reasons for the emotional and objectivity due to the technique of building the scientific term, including:

1- Dependence on other fields of knowledge such as philosophy, social and psychological sciences .
2- To rely on an old linguistic term in an attempt to develop it .
3- Differences in the understanding of the researchers subject to the term and its limitations and implications, which results in multiple definition of the term and the difference of concept between those definitions increase and decrease.
4- the transfer of the concept among scientists scientists, as the concept is considered in several subjects.
5- similar concept between the terminology, which produces several terms of one concept.

The use of one term in two or more aspects as the reference in the definition of John Linz, which can be in the linguistic search and lexicon of the definition of the text in De Bojrand, which is in grammar research and the definition of others (John Dabo), which lies in the aspects of philosophy of language and existence and composition.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا / مقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلّم تسليما كثيرا ، والتحية والرضوان على جميع صحبه المنتجبين الذين اتبعوه بإحسان إلى يوم الدين ،

وبعد ..

نشأ الدرس اللغوي عند العرب في البصرة والكوفة، على حدّ قوانين النشأة والتطور، ثم أخذ يمتد في البلاد العربية، ولم يكن للغويين وقتذاك نظر في تأسيس المصطلح اللغوي، على حدّ ما نعرفه اليوم من العناية بالمفاهيم؛ ذلك أنّ الدراسات اللغوية نشأت في الأصل خدمة للقرآن الكريم تفسيرا وفهما وحفاظا على اللغة وسلامة جريها على ألسنة الناس، وإتقانها، وتعليمها للداخلين في الإسلام من الأمم؛ وذلك كلّه يرجع للعناية بالمعنى، ورعاية لمطابقة الكلام مقتضى الحال، ومقام المتكلم والمخاطب، وتأثر المعنى بالحال التي عليها المتكلم والمتلقي بحسب ظروف الخطاب .

مرت، تلك الدراسات، بأطوار مختلفة، وتجارب عدّة من تأسيس القواعد الكلية للدرس النحوي، وتقنين نظامها، وكان المصطلح قد شهد ذلك التطور الذي مرت به الدراسات اللغوية، فإذا كانت البداية في ظهور الفكرة العلمية لبناء المصطلح ظهرت بصورتها الناضجة على يد الخليل(ت١٧٥هـ)، وتلميذه سيبويه(ت ١٨٠هـ)فذلك يعني أنّه عاش البدايات البسيطة لبناء المفهوم العلمي للمصطلحات اللغوية، وكان اللغويون في النشأة الأولى للدراسات اللغوية يدلّون على المعنى العلمي بالتمثيل وبالتوضيح الموجز؛ وذلك أنّ المصطلح بمفهومه العلمي كان قارا في أذهانهم، ومعروفا عندهم، لا لبسَ، ولا تداخل في المصطلحات التي يستعملونها بالحدّ المنطقي .

من ذلك نجد تعريف سيبويه للكلمة بالتمثيل في رجل وجبل وحصان وهو تعريف بالتمثيل للكلمة مما استقر بعد ذلك مفهوما لمصطلح علمي، وهذا يعني رسوخ المفهوم ووضوح المصداق، وشرحه لعنوانات الأبواب النحوية وغير ذلك مما يدل على انصراف اللغويين الأوائل عن فكرة تأسيس المصطلح العلمي .

ولم يبق الأمر على هذا النحو بل تنبّه مجموعة من العلماء على اختلاف العصور وتنوع الثقافات إلى وضع معجم يشتمل على مفاهيم المصطلحات العلمية ومنهم الجرجاني والخوارزمي ثم الكفوي ومن بعده التهانوي .. وهذا الجهد العربي الإسلامي يعدّ في عرف الباحث تمثيلا لمراحل نشأة المصطلح العلمي في اللغة والأدب، ولعل ذلك يقال في نشأة معجم المصطلح الفلسفي وغيره في العلوم الأخرى. ولم يبق الأمر على هذا النحو، أيضا، بل تطورت المناهج، وتعددت المفهومات، واحتيج للتمييز، والاختصار؛ فوُضع المصطلحُ .

فإذ كانت المعرفة المصطلحية هي مفاتيح ناجحة في البحث اللغوي كانت هذه الورقة تنظر في معالم العلاقة الرابطة بين دراسة المصطلح واللِّسانيات الحديثة[1]بعدما شهدت الساحة المعرفية غزارة

المصطلحات اللسانية، وبشكل يثير الجدل في مفهوماتها المصاحبة لتراكمات الالتباس والتوهم في فهم تفرعات النظرية اللغوية وتداخلاتها المعرفية، على نحو تعدد العنوان المصطلح عليه في الدراسات اللغوية بفقه اللغة وعلم اللغة واللسانيات والألسنية، والفلسفة اللغوية، وغير ذلك.

يمكن تحليل هذه العلاقة بملاحظة الطابع اللِّساني للمصطلح، وجوانبه التطبيقية للكشف عن إمكانية البناء عليه، وقد أجرى البحث في هذه المساحة أكثرُ مِن باحِث لأسبابٍ موضوعية مختلِفة ، وفي سياقاتٍ متعددة زمانياً ومكانياً.

كما يعقب تحليل هذه العلاقة الجانب الوصفي للمصطلح اللساني من خلال مراجعة أدبيات المصطلح العربي اللساني في دراسات الباحثين؛ المصطلح الذي انتشِر في الثقافية العربيّة من خلال المنتديات والملتقيات الفكريّة، والمحاضرات الجامعيّة والمنشورات التي تتبعها في دور النشر بشكل كتب ورقية، أو على مواقع التواصل إليكترونية، واشتغال الباحثين في رحاب اللّسانيّات، والمستثمرين في رصيدها العلمي الاصطلاحي للصعود على حسابها المعرفي ، حتى بات الباحث يسمع بين الدارسين همهمة تعيب على متحدث لا يرد في كلامه أحد المصطلحات اللسانية، وبات الذوق المعرفي في بعض اللقاءات التي يحضرها يمجّ فيها حديث من لا يحسن غير ترديد المصطلحات باللغة العربية ، أو باللغة الانكليزية فحسب ، وأسماء اللغويين الغربيين مع خلط في المعلومات ناتج عن غير متثبت .

وعلى يد هذا النوع من جمهور الباحثين واللغويين راح يكثر المصطلح ويتبهرج من خلال الاستعمال غير الصحيح لكثير من المصطلحات على لسان باحثين لا يحسنون غير إطلاق المصطلح وحفظ سيرة العلماء الغربيين من اللسانيين وغيرهم. وكادت تخلو الساحة من جمع من الباحثين الذين يتسمون بالأصالة ، وكادت دراساتهم تقلّ ترفعا عن الخوض مع النوع الآخر من الباحثين الذين يتحدثون بصوت يلتبس على حباله المفهوم المصطلح عليه، وليس من حاجة بالمصطلح إلى التواجد الكمي؛ بل المعرفة بحاجة إلى التنوع ، فكثُرَ المصطلح اللغوي اللساني، ولم يبق قليلا على حدّ ما جمعه (الدكتور عبد السّلام المسدّي) ممّا كان موجوداً في عقد الثّمانينيّات من القرن العشرين معرّفا بمضامين واضحة مستقيمة في مقدّمته(علم المصطلح)[٢] مما يحتاج فيه إلى ضوابط وحدود معيارية في صناعته.

لم يكن الإحساس بهذا الكثرة التي يضيق به الباحثون ذرعا وليدة هذه المرحلة اللسانية من الدرس اللغوي عند العرب اليوم، فقد سبق إليه جورج مونان في محاولة الوقوف في خطّ وسط أمام المصطلح اللغوي في اللسانيات العامة فوقف ضدّ ما كتب عن الترجمة بتشاؤم ، كما وقف ضدّ المتطفلين الذين يتكلفون المصطلحات النظرية الحالية التي وصفها بأنّها(خادعة وشريرة)؛ فألف كتابه(علم اللغة والترجمة)، وهدفه نفسُه استدعى المجلسَ الأعلى للثقافة في مصر لطبعه كما جاء في تمهيد الناشر الذي تصدر هذا الكتاب[٣].

إنّ ما يدعو إلى الفضولِ حقًّا هو عدم سبق اللِّسانيِّين إلى دراسة المصطلح بِكلِّ أبعادِه العِلميَّة والاجتماعيَّة، وما لحقه نتيجة تطور لسانيات النصّ ، والخطاب ، وتعشقها مع الحقول المعرفية

المتعددة ؛ ولكن.. في الربع الأخير من القرن الماضي ، ورواج كتاب محاضرات دو سوسير أبدى اللغويون العرب حرصِهم الشَّديد في المحافظة على البُعد العلميّ للِّسانيات بِشُموليَّة درْسِها وموضوعيّته. ولعلّ ما يشابه هذا الأمر ما يُذكِّرنا بالترجمة مِن تأخُّر عهد التِقائها بِاللِّسانيّات. هذا ما يُثبِته غير واحد من الباحثين وتعدد مناهج الترجمة .

إنّ للمصطلحات العلمية في الدرس اللغوي واللساني وظيفة تبليغيّة ضمن نظام محدد ، وكانت أيّ دراسة في شأنها وصفا لذلك النظام ؛ فليْس وصف النِّظام إلاّ وصفًا لعمليّة التّبليغ تلك، التي نعهدها في وظيفة اللغة الاعتيادية ، والمُصطلح كونه وحدة لُغويّة يراد لها أنْ تُسهِم بِدقّته ووضوحه في تنظيم التّواصل بين المختصين؛ فيصحُّ بِذلك أنْ يقال: إنّ نظاما معيّنا تابعا لنظام اللغة التبليغيّة قابلا للوصف، يتحكّم فيه، في لسانيات المصطلح اللغوي .

أفاد اللغويون في العصر الحديث من تراكم المصطلح اللساني، ممّا فتح أمامهم مجالاً للعمل مِن أجل بلورة مصطلحاتٍ جديدة ومراجعة استعمالات جارية، ولاسيّما فيما يتعلّق منها بثنائيات دوسوسير التقابليّة، وثلاثيات بيرس السيميائيّة اللائي تعاني من التضخّم المصطلحيّ .

فإنّ دو سوسير في حدِّ ذاته يراجِع مصطلحاتٍ كان يرى أنّها على الرغم من إمكانية الاحتفاظ بها عند الضّرورة، منها مصطلح دليل ، والتصوُّر الذّهنيّ ، والمَدلول ، والصّورة الأكوستيكيّة، والدال ، والرمز ، والعلامة ، والإشارة ، والدليل اللفظي ، والدليل اللغوي ، فكأنّها لم تعدْ تفي بالغرض، وصار يستدعي بعضها بعضا لأسباب علمية ضرورية، أو غير ضرورية أو ترفية .

من هنا بات علم المصطلح يشغل الباحثين فقد كتب الدكتور(عزت محمد جاد)في مصطلح المصطلح ، وهو يريد أن يحدد معنى كلمة(مصطلح)للتمييز بين ما هو كذلك وبين ما هو ليس مصطلحا[٤]، وتتابعت الدراسات في هذا الشأن. فقد شهدت الدراسات اللسانية والنقدية منذ منتصف القرن الماضي تزايدا بسبب إيقاع العصر المتسارع في مجال العلم، الأمر الذي ألزم الباحثين بضرورة تغيير الرؤية المعرفية وتطوير الأدوات الإجرائية، فتعددت اللسانيات في تحولاتها من اللسانيات البنيوية إلى اللسانيات التحويلية التوليدية، ثم اللسانيات السيميائية والتداولية والنصية، وبذلك ظهرت إشكالية تحديد مضمون المصطلح اللساني والنقدي الغربي، وأضحت الدراسات العربية تمور بجملة من التداولات الاصطلاحية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تعاني الضبابية والاضطراب، لذلك نحاول هنا توصيف إشكالية المصطلح اللساني العربي المعاصر، وبيان الموقف العلمي من المصطلحات الوافدة من نفق الترجمة الضبابية .

وقد أحسّ الواعون من اللسانيين والمشتغلين بفلسفة اللغة ومنهم جورج مونان في مقاله (اللسانية) ضمن مجموعة مقالات لعدد من الكُتاب، إنّه أحسّ بهذا التضخم فعبّر عنه بقوله:((لا شكّ أنّ اللسانية (اللسانيات) لم تشهد منذ حوالي عام(١٩٥٠)توسعا علميا حقيقيا ، كانت سابقا حقلا رفيع المستوى بالتأكيد ؛ لكنْ.. لاشيء يُميّزه الآن ضمن هذا الكم الكبير من العلوم الإنسانية ، أو الاجتماعية))[٥]ولا شكّ أنّه يقصد التضخم في شعب العلوم ومصطلحاتها.

ومن كلّ ما سبق تكونت تفصيلات هذا البحث، وكان من عقباته كثرة المصادر وتعدد الفلسفات في بناء المصطلح، وتنوع الباحثين في بيان المفهوم مضمون المصطلح، وضيق الوقت، ومساحة الصفحات التي يسطر عليها البحث .

أقدّم هذه الدراسة لينتفع بها الباحثون ، هدية لطلابي النجباء ، كما هي(هدية لولدي أبي أمين (محمد) الحقوقيّ ، الفهم النجيب العارف ، فأخلص له الدعاء بالتوفيق في طاعته ، وأشكر القائمين على برامج هذا المؤتمر في كلية التربية من جامعة البصرة ، كما أشكر أخي وصديقي السيد النابه الشريف الدكتور مهند عباس النفاخ الوفيّ ، الذي أثلج قلبي طول زمن الإشراف على أطروحته في الدكتوراه إذ كان طيعا فهما لبيبا فقد كتب في مسارات الدرس الصوتي في شروح كتاب سيبويه وفي ضوء اللسانيات الحديثة في كلية الآداب من جامعة الكوفة سنة ٢٠١٧... .

إنّه أهداني مطوية مؤتمر يعقد في سلطنة عمان/ مسقط في بداية شهر آذار من سنة (٢٠١٩)فاتجه اهتمامي نحو المصطلح ، وكان هذا البحثُ ؛ لكنّ الأقدار لم تسنح لي بالاشتراك في ذلك المؤتمر فلم انجز البحث لهذه المشاركة ؛ ولكنّني لم أدع التفكير فيه، والسير لإتمامه فكان قدرنا معا أن نشترك في مؤتمر كلية التربية جامعة البصرة ؛ فإنْ أصاب ونفع فمن فضل الله ونعمه المتواترة، وإلّا فذلك من عجزي وتقصيري ،

((وفوق كلّ ذي علم عليم)) ،

((رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)) إنّك وحدك وليّ التوفيق ، والهادي إلى سواء السبيل. وآخر دعائي : أنْ الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وسلم تسليما كثيرا على جميع صحبه المنتجبين الذين اتبعوه بإحسان إلى يوم الدين .

الأستاذ الدكتور
رياض كريم عبد الله البديري
النجف الأشرف / ١١ رجب المبارك / ١٤٤٠

جامعة الكوفة
كلية الآداب / قسم اللغة العربية
الاثنين ١٨ / آذار / ٢٠١٩

ثانيا / شروط تأسيس المصطلح :

يتنبّه العلماء دائما إلى الاقتصاد العلمي اللفظي من خلال صياغة المصطلح بشكل مناسب في الدلالة على المفهوم ، فكان المصطلح العلمي موضع اهتمام العلماء قديما وحديثا، وكان الاختلاف تبعا لاختلاف مناهج العلوم، والتحليل الفكري في النظريات اللغوية وغيرها.

والمرجع في ذلك تعدد المناهج المتبعة عربياً في صوغ المصطلح تلك التي تخضع لمنظور التعريب المتبع في هذا البلد العربي أو ذاك.وأرى أنّ المنشأ في ذلك محاولات إثبات الذات أمام التاريخ الاستعماري اللغوي الذي أخذ من الذات العربية مساحة كبيرة.

ومن هنا نجد صياغة المصطلح العربي ليس عن طريق ترجمة معناه دائما؛ فثمّ من يُعرّبُه بنقل لفظه من لغته الأم إلى اللغة العربية بعد إجراء قواعد الصياغة العربية من الوزن الصرفي، ومقتضى

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ ج ٤ المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

النطق العربي ، من اعتماد الاشتقاق(التوليد) أو النحت، كما أنّك لا تعدم بين الباحثين من يعود إلى التراث العربي لينحل من مصطلحاته ما يراه مناسبا للمفهوم الذي يريده. وعلى هذه الاتجاهات توزع الدارسون العرب وتعدد المصطلح وربما تعارض أو تداخل مفهومه والقصد من ذلك كلّه خلق لغات علمية عربية عديدة قائمة الذات [٦].

من تلك الجوانب في البحث اللغوي المعاصر مصطلح اللسانيات، فقد وقع الاختلاف في بناء المصطلح لأسباب عدة دعت المحدثين، كما سبق، وأن دعت المتقدمين، أيضا، لبناء معجم الاصطلاحات العلمية للمشاركة في توحيد المصطلح وتوضيحه .

وقد وصف الدكتور مصطفى غلفان أزمة اللسانيات العربية الحديثة في بناء المصطلح اللغوي فقال:((الواقع أن وضعية المصطلح اللساني العربي معقدة جدا))[٧] ويبدو أنّ هذا الواقع ينعكس على مسار النظريات اللسانية وتداخلها بما يعود عليها باللبس والتداخل، وربما الغموض والتعمية؛ ((والسبب في ذلك أنّ هذا العلم قد حمل على كاهله كل أسباب التشتت الاصطلاحي بين العرب ثم أضاف إليها عللاً ودوافع تراكمت باقتضاء نوعية المعرفة اللغوية عامة، ...، والدقة اللسانية خاصة))[٨]فلم يعد الفكر اللغوي عند العرب يتقبل البقاء على المراحل الابتدائية لنشأة المصطلح.

غير أنّه ليس مِن السهل الإقدامُ على أيّ معالجة مصطلحيّة ولا اقتحام البحث لبناء معجم في المصطلحات العلمية من دون إعداد لغة واصِفة تختزل مفهوما تعبر عنه الفاظ عدة، وهي في أدقّ صورتها، لُغةٌ صِيغت اصطناعيًّا، مِثل المَنطِق والرِّيَاضيَّات، تحتوي على مخزونٍ مِن الألفاظ المُعرَّفة بِشكلٍ أحاديّ الدّلالة والصُّورة، محدّدة ومحدودة بِواسطة القياس، وقواعد الوضع في هذه المُصطلحات[٩]، فهي، إذن، لُغة مَوضوعةٌ خصِّيصًا لأجل وَصفٍ علميٍّ لِلُّغات الطَّبيعيَّة؛ وذلك بوضع اللفظ بإزاء المفهوم، عن طريق نقله من دلالته المعجمية، إمّا لمناسبة بينهما أو نقله ليكون أصلا جديدا، مع ملاحظة الاشتراك والترادف، والركون إلى المجاز وأضربه[١٠].

ولقد أضرّ بعلم المصطلح مقولة القدماء(لا مشاحة في الاصطلاح)، وقد لقيت رواجا عند المحدثين فيرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّه يمكن لأي باحث أن يجترح مصطلحا يؤسس له في مقدمة بحثه وليس لأحد بعد ذلك أن ينازعه. [١١]

وعلى الرغم مما كان يدعو إليه أستاذنا المرحوم الدكتور نعمة رحيم العزاوي من وضع المصطلح، وأنّه((مما يجدر التنبيه عليه أنّ مصطلحات القدامى ينبغي ألاّ تصرفنا عن وضع مصطلحات أخرى، قد تكون أجدى في دراسة خصائص الكلام العربي))[١٢]وذلك بتنقيح بعض مصطلحات المتقدمين ومعالجة ما فيها من التداخل الواضح مما وقف عليه الدكتور خالد بسندي[١٣]، وكما فعل الدكتور تمام حسان من تقسيم الكلمة، أو وضع المصطلحات بقدر يسد الحاجة، ويتناسب مع التطور العلمي، وبسبب انفتاح باب تكاثر المصطلح بحسب هذه الدعوة وقع التزاحم الدلالي بين المصطلحات، وذلك نحو التزاحم المؤدي إلى اختلاف العلماء في تقرير المفهوم العلمي والخواص الموضوعية لمصطلح علم اللغة وفقه اللغة.

فإذا كان(محمد المبارك)قد ساوى بينهما في الدلالة على المفهوم العلمي[١٤]؛ فقد اختلف آخرون في

تقرير هذا المفهوم حتى رأى(صبحي الصالح)أنّه من العسير التفريق بينهما للتداخل الكبير بين مباحثهما مما سمح بإطلاق إحدى التسميتين على مفهوم الأخرى، وذلك ما دعاه ليقترح على الدارسين المعاصرين البقاء على مصطلح(فقه اللغة) من هذين المصطلحين سمة للدراسات اللغوية العربية[١٥].

لكنّ أستاذنا المغفور له(نعمة العزاوي) يفرق بينهما تفريقا موضوعيا دقيقا إذ يرى أنّ فقه اللغة يعني بدراسة اللغة كونها وسيلة لفهم تراث أمّة معينة، بينما يقصد بـــ(علم اللغة) دراسة اللغة بوصفها غاية في ذاتها[١٦] ، أيْ: كونها موضوعا طبيعيا قائما بذاته .

ومثل ذلك شأن الألسنية، واللسانيات في ترادف المصطلح واشتراك المفهوم، وتوزع الباحثين في الإطلاق ، فقد فضّل احمد مختار عمر مصطلح(الألسنية) معتمدا على إطلاق لفظ(اللسان) على اللغة ، مستدلا باستعمال القرآن الكريم ، وإطلاق المتقدمين من علماء اللغة العربية[١٧] ، وهو تعدد لا مسوغ له فالمصطلحان واقعان في حيز الترادف .

بل وصل مصطلح اللسانيات والألسنية حالا تساءل في دراسته الأستاذ مبروك يونس عبد الرؤوف وهو باحث لسانيّ عن مصطلح لسانيات الفكر؟ ثمّ قال : لم أجد فيما بحثت – على كثرته – كتابًا يحمل عنوان: "لسانيات الفكر"، أو بابًا أو فصلاً أو مبحثًا أو مطلبًا، وعلى الرغم من ذلك كان يشعر أنّ عليه وضع تعريف لها فقال: إنَّ لسانيات الفكر يُمكن تعريفها بأنَّها: "حقل واسع من الدِّراسات العلميَّة، يضُمُّ كلَّ فروع اللسانيات التي نصَّ عليها الباحثون أثناء كتاباتهم في الفكر اللساني"؛ إذًا لسانيَّات الفكر تتضَمَّن كلَّ التعريفات السَّابق ذكرُها، كما تشمل كلَّ ما كتب في اللسانيات بما في ذلك لسانيَّات النص؛ إذ هي أشمل وأعم من لسانيات النَّص – كما سيتضح من تعريفها بعد قليل إن شاء الله عزَّ وجلَّ – والعلاقة بينهما علاقة العام بالخاص؛ إذ إن لسانيَّات النص فرعٌ من فروعِ اللسانيات.وقد تكون العلاقة بين لسانيَّات الفكر ولسانيَّات النص – أحيانًا – علاقة الخاص بالعام، وذلك إذا قصدنا بلسانيَّات الفكر: دراسة المحتوى التواصلي وما يرافقه من عناصر ووظائف لغوية لدى المتكلم والمخاطَب في النص المكتوب أو الخطاب الملفوظ. [١٨]فلم يتمكن هذا الباحث إلا أن ينتج مفهوما لهذا المصطلح ؛ ولك أن تتصوّر مصطلحا يتكون مفهومه من تعريفات كل فروع اللسانيات ، إذ جعل الأستاذ مبروك كلّ التعريفات الواردة في اللسانيات العامة ولسانيات النص مفهوما لهذا المصطلح.

والمصطلح بعد هذا يرتكز في جوهره على طبيعة العلاقة بين كونه دّالا والصّورة الذهنيّة التي تُناط بها مرجعيّة اللّغة في الدلالة على المفهوم بصورة مستقلة بما يجعله دليلا علميا في الاستعمال العلمي الخاص، ولأجل هذا المعنى لم يغفل العلماء عن تأسيس شروط بناء المصطلح حتى جرت للمحدثين محاولات في نقد المصطلح اللغوي في التراث واقتراح تعديله كما جرى في محاولات الدكتور عبده الراجحي[١٩]، مما ليس هذا مجال عرضه.

ومن خلال هذا العرض الأوّلي لابدّ من ملاحظة أمور(شروط) لاستعمال المصطلح وإطلاقه على المفهوم العلمي؛ ذلك أنّ الاصطلاح((ليس مجرد اتفاق بين أهل الصنعة على مدلول خاص فحسب، بل انّه اتفاق قائم على معايير))[٢٠]، ومن هنا يقترح الباحث هذه الشروط من خلال الاستقراء في متابعة

إشكالية المصطلح اللغوي في اللسانيات الحديثة، والدرس اللغوي القديم وقد أشار أستاذنا المرحوم الدكتور نعمة رحيم العزاوي إلى بعض هذه الشروط[٢١]مما يرد ذكره في محلّه.

١. بناء مفهوم المصطلح بشكل علمي غير ارتجالي ، وغير خاضع للمزاج العلمي الفردي ، بل يجب أنْ يصدر عن ذوق علمي قارّ غير فردي ؛ فإنّ الدراسات اللسانية النّصيّة تعاني أزمة إيجاد المصطلحات المناسبة والمتسمة بدرجة من الاقتصاد اللغوي، ومرجع ذلك غياب التنسيق العلمي بين الباحثين ، ولاسيما المشتغلين في الترجمة مما يسقط على الترجمات أسباب اختلاف مصادر ثقافة المترجمين في تلقي آليات إنتاج المصطلح[٢٢]؛ فإنَّ اكتساب الإنسان للغةٍ أَجنبيةٍ عن طريق الاختلاط مع متكلّميها قد يساعدَهُ في التفاهمِ معهم وإيصالِ أفكارَهُ إلَيْهِم؛ لكنّ ذلك لا يخلق منهُ بالضرورةَ مترجماً جيّداً وعلى الرغم من كون المعاجمَ ثُنائيَّة اللغة من الأدوات الرئيسة في الترجمة، إذ لا يمكن المترجم الغناء عنها، ويجبُ أَنْ لا يستغنى عنها، مهما طالَ باعُهُ في هذا الفن، فإنَّها لا تخلِقُ المترجم الجيد المتخصص.

لقد كانت ترجمات يحيىٰ بن البطريق وابن ناعمةَ الحمصي الحَرْفيَّة ترجمات رديئة بالمقارنةِ مع ترجمات حنين بن إسحاق؛ ذلك أَنَّ الترجمة ليست مجرَّد استِبْدال ألفاظٍ من لغةٍ بما يناظِرها من ألفاظٍ في لغةٍ ثانية وبشكلٍ آليٍّ أو بالاعتماد على المعاجِم، وإنَّما هي عملية صهرٍ وإعادة صياغةٍ لغوية.فاللغة أيَّة لغة صرح كامل تدخُل في إقامتهِ (مواد) متعدِّدَة من العادات اللغوية المتصلة بالعرف الاجتماعي والموقف المعرفية والاصطلاحية، ولا تُمثِّل (المفردات) فيه إلاّ ما يمَثِّل (الطابوق) في البناء المتَكامِل. إنَّ من يعتقد أَنَّ بإمكانِهِ الترجمة من لغةٍ الى أُخرى بمُجرَّدِ معرفته مفرداتها اللغوية يُخْطِيءُ خطأً من يعتقد أن بإمكانه إقامةَ صُرْحٍ بالطابوق وحده. وعلى المترجم أن يدرك بأنَّ لكلِّ لغةٍ طريقتها الخاصة في إثراءِ مفرداتها بالمعاني وظلال المعاني مما لا يستطيع أيُّ معجم لغوي احتواءها أو إعطاءها كاملَةً. إنَّ القراءةَ الواعيةَ في اللغةِ الأجنبيةِ والمراقبةَ الدقيقةَ لأسرارِها في توليد المعاني ورصف المفردات هي السبيل الوحيد للإحاطةِ بها في التمكُّن من الترجمة منها وإليها.. مع ضرورة أنْ يكون المتصدي لهذا الفن من ذوي التخصص بالعلم المترجم منه وإليه؛ فلابدّ من وجود طبيعة ابستمولوجية في صياغة المفهوم العلمي للمصطلح اللغوي بشكل عام في الدرس اللغوي التراثي واللسانيات المعاصرة؛ فإنّ هذه الطبيعة الابستمولوجية تمكّن الباحثين العاملين في مجال الاصطلاح العلمي الكشف عن أوجه التداخل بينها، وعلاقاتها بالحقول المعرفية الأخرى، كون المصطلح ومدلوله يمثلان تقابلا ثنائيا يتنفس من نفق الفلسفة المنظمة[٢٣] .

ذلك ما أدى بالمتلقي العربي، مع مجموعة من العناصر الأخرى، إلى الحيرة أمام أكوام المصطلحات التي إنْ اتفقت من جهة اختلفت من جهات فقد تتفق في دلالتها وتختلف في لفظها؛ فإنّ للمصطلح وظيفة هي إحدى وظائف اللغة في الاتصال الذي يمثل جوهر الحياة الاجتماعية، والثقافة والحضارة، ومن دون استقرار المصطلح يصبح أمر التفاعل بين جماعة التخصص المعين عسيرا، أو غير واضح، في أقل ما يقال فيه؛ ذلك أنّ المصطلح((يساعد في نقل معنى، أو رسالة من شخص إلى

آخر، وقد تكون هذه الرسالة المنقولة، أو المتبادلة فكرة، أو اتجاها عقليا، أو مهارة عمل ، أو فلسفة معينة))[٢٤]، وبهذا تتضح وظيفة المصطلح بكونها وظيفة لغوية علميّة لا تتخلى عن وظيفة اللغة الاجتماعية .

تفتقر اللسانيات العربية إلى الدقة والقوة في بناء المصطلح على قدر تحديد متصوراته الدلالية كونه علامة بسبب انثيالات الترجمة وإسقاطاتها الثقافية المتباينة ، حتى غدت تلك الدراسات عاجزة عن إنتاج المصطلح أمام النشاط اللساني العالمي؛ وذلك بسبب تعدد المقابلات العربية الموهمة بتعدد المفهوم، فنتج عنه أنْ تنفرد كلّ مجموعة من الباحثين لتختصّ بمجموعة من المصطلحات تشترك بمفهوم علميّ خاص يتعارفون عليه ؛ وليس بالضرورة أنْ تكون هذه المصطلحات متفقا عليها عند مجموعة أخرى من الباحثين؛ وهذا مخالف للاقتصاد اللغوي الذي من أجله وُضعَ المصطلحُ .

ويتضح ذلك عند النظر في مصطلح السيميائية والسيملنتك والسيميولوجيا فإنّ مفهومها يتعلق بفحوى العلامات مهما اختلف مناهج دراستها، ومن المحاولات الجادة في دراسة هذا المصطلح محاولة الدكتور(الأخضر مديني)في تتبع مفهوم هذا المصطلح الذي شغل حيزا واسعا من الفكر الفلسفي الغربي فقد بدأ مع دوسوسير ثم في استعمال الفيلسوف الأمريكي بيرس تشارلو ساندرز فشاع المصطلح في العلوم حتى صار الباحثون يسمونه علم أنظمة (العلامات)، أو علم دراسة أنظمة (الدوّال)في مجال العلوم الإنسانية الاجتماعية والنفسية والتاريخية وتجعل منها مادة للدراسة كونها أنظمة (علاماتية) ولكن..((بقي أمرُ الفصل بينهما(السيميولوجيا، والسيمانتك)غامضا مما أوقع بعض المؤلفين في إرباك وتداخل، فمثلا جان دو بوا ورفاقه،...، يزعمون أنّ السيميولوجيا،...، دراسة حياة العلامات ضمن الحياة الاجتماعية،...، مع التركيز على أنّ مشروع السيميولوجيا هو أصل السيميائية، وعند التحديد لم نجد لهما تفريقا جوخريا فهما جميعا يهدفان إلى دراسة معاني العلامات ضمن الحياة الاجتماعية، غير أنّ السيميائية تنحو في رأيهم مفترقا لتصبح نظرية عامّة لأنماط التعبير.

بينما نجد تودوروف ورفيقه،...، يقولان أنّ: السيميوتيك، أو السيميولوجيا هي علم العلامات، من دون إعطاء تفسير لطبيعة هذه العلامات، ولا لكيفية الفصل بينهما))[٢٥]، ويبدو أنّ حقلها المعرفي ينتمي للفلسفة الاجتماعية والمعالجات النفسية والتحليلية، ثمّ شمل ذلك المجالات اللغوية(اللسانية)كون اللغة جانبا من السلوك الاجتماعي يعكس شخصية المجتمع والفرد بكل جوانبها وذلك يعدها علامة على معنى ما، فهو اجتماعي بالنسبة لعلم الاجتماع، ونفسي بالنسبة لعلم النفسي، ولغوي لساني بالنسبة لعلوم اللسان اللغوية والادبية.

أمّا الفكر اللساني العربي فكان تبعا لهذا التداخل في المصطلح الغربي، حتى ظهر عدد غير قليل من الألفاظ المستعملة في الاصطلاح على هذا المنحى الجديد في الدراسات اللغوية منها(علم العلامات، علم الاشارات، علم الدلائل، علم الدلالة، علم المعنى، علم دراسة المعنى، علم العلاقات، علم الرموز، علم الأدلة، الأعراضية العلامية، السيمياء، السيميائية، السيمالوجيا، والسيميولوجيا، والسيموطيقا، والسيميوتية، والسيماتيك)وهذا ((يدلّ على تخبط المصطلح العربي في أوحال الترجمة غير الدقيقة، وما

يفرزه تأثير الثقافات الغربية في عقلية الباحث في مجتمعاتنا – والمغلوب مولع بتقليد الغالب –))[٢٦]وكان يمكن دراسة المفهوم في التخصصات الامسانية والرجوع للتراث اللغوي العربي ومقارنته وإنتاج مصطلح متطوّر ولا سيما أنّ لفظ السيمياء لفظ عربي قارّ في الاستعمال اللغوي من الشعر العربي، والقرآن الكريم، أنّه العلامة

٢. ألا يكون أيّ تداخل في المفهوم المصطلح عليه مع مفهوم مصطلح آخر ؛ فإنّ الوضوح شرط مهم في كلّ بحث علمي ومنه البحث اللغوي،((ولعلّ الوضوح يُطلبُ أكثر ما يطلب في مرحلة(اختيار المصطلح)، فلا بدّ للغويّ من استخدام المصطلحات الفنية، وهي مفردات يستخدمها الباحث ليشير بها إلى الحقائق التي يكشف عنها، كما تشير مفردات الناس في حياتهم العامة إلى الأشياء والأحداث والمعاني المختلفة))[٢٧]. ومن هنا يكون وضوح المفهوم المتصل بموضوع العلم المدروس ومبادئه كما كان في تأثير مبدأ التفريق بين اللسان واللغة في بناء مصطلح اللسانيات والألسنية.

٣. عدم إطلاق تسميتين لمفهوم واحد وإن كانت هناك بعض الفروق الموضوعية البسيطة ، على الرغم من تصوّر(ماريا تيريزا كابريه)في تعددية المعنى ومجانسة المصطلح أنّ التحفظ في مسألة تعدد المعنى للمصطلح لا يستند إلى أساس، إذ يلحظ في هذا أنّ الوحدات المعجمية تكون كلها متعددة المعاني، وأنّ تعدديّة المعاني تبع لواقع الارتباط بمجموع سمات دلالية تتفعّل تبعا للمقامات المختلفة؛ لكنّ هذه الباحثة تصرح بوجود التعدد مما يوقعها في نقض الغرض فتقول((إنّنا لا ننكر إمكانية العثور على بعض الوحدات المقترنة مؤقتا بمعنى واحد والمستعملة في ميدان تخصص معّين))[٢٨]فالتعدد واقع وهو من الإشكاليات المهمة في بناء المصطلح؛ والمتتبعَ للبحث اللسانَي العربي يجد أنّه يعاني كثرة المصطلحات وتعدَدها، وتداخلها بسبَب تزايد وباستمرار ارتجال وضعَ المصطَلحات؛ مما أدى إلى وجوَد مصطَلح ت متعدّد تعبرَ عن مفهوم واحد، فأثر ذلكَ على بناء الدرس اللساني العربي فصار متداخل المفهوم معقد البنية وصار الحديث فيه مؤديا إلى الالتباس عند القراءة والتلقي، سواءٌ علينا أكان المصطلح اللساني الغربي الوافد عن طريق الترجمة، أم كان من المصطلحات التي يجترحها الباحثون العرب بآليات غير منهجية وغير متوافقة.

مما أنتج في الدرس اللغوي المعاصر عند العرب وجود عدد من الباحثين يؤمنون بترادف المصطلحات، نحو لسانيات النص، ونحو النص، ونحو النصوص، وعلم اللغة النصّي، وعلم النصّ، ونظرية النصّ، وعلم لغة النصّ، وتحليل النص، وتحليل الخطاب؛ وهذا في رأي الباحث هنا من التداخل الاصطلاحي على نحو الاشتراك وليس التكامل، وقد أحس كريستن بوعي علمي بهذا اللبس فتساءل عن استعمال كلمة النص بين اللغة اليومية واللغة العلمية، وتساءل عن السمات العلمية ذات الصلة، فتمّ له توصيف مفهوم النصّ بأنّه:((التتابع المسجل كتابيا، المترابط مضمونيا، وموضوعيا، للمفردات والجمل))[٢٩] وهو بهذا التعريف فرق بينه وبين الخطاب مما يتداخل في دراسات كثير من الباحثين .

ومن ذلك التداخل بين مصطلح تحليل الخطاب والتحليل اللغوي فإنّ((التحليل اللغوي للخطاب سواء أكان محكيا، أم مكتوبا، يهدف إلى دراسة البنية اللغوية على مستوى يتعدى مستوى الجملة، إلى مستويات أكبر مثل الحوار، أو النصّ مهما كان حجمه، ويهتم بدراسة اللغة في سياقها))[٣٠]وعلى الرغم من هذا تجد كثيرا من الدارسين الناشئة يميلون في تسميته بتحليل الخطاب ظنا منهم أنّهم يصيبون مفهوم التحليل اللغوي، وهم لمّا يصيبوا مفهوم التحليل اللغوي؛ لأنهم يقولون تحليل الخطاب فينصرف الذهن نحو مفهومه المصطلح عليه المتضمن معنى الخطاب بمنظور فيه الأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية وغير ذلك مما سبق بيانه، وهم في الحقيقة لمّا يصيبوا تحليل الخطاب لأحد أسباب ثلاثة هي:

أحدها: لأنّهم يقصدون التحليل اللغوي في مضمون دراساتهم والسبب في هذا اللبس هو التقارب الدقيق بينهما.

وثانيها: أو محاولة التنصل عن المصطلح في التراث اللغوي عند العرب مع البقاء على المفهوم التراثي نفسه،

وثالثها: أو لرغبة الانتساب لمجموع اللسانيين بسب الانبهار بوارد اللسانيات الغربية المترجمة خلا بعض الدارسين والباحثين ممن تمكن من التحدث باللغة العالمية، فإنّ الترجمة احتراف فنّيّ في إعادة البناء بوعي لا تتوافر علية كثير من الترجمات .

ذلك أنّ الفرق إذا كان في التحاور بين كونه كلاما أو خطابا هو الفرق بين المباحث اللغوية والدراسات المعرفية الاجتماعية ونحوها؛ فإنّ التقارب بينهما في كونهما متحدين في أساليب التحاور بين المتخاطبين (المتكلم والمخاطب)تعبيرا عن أغراض يريد الخطاب تحقيقها، ويتحدان في طرق تمثيل الذات، والظروف المحيطة المؤثرة، وتحريك القوة التأثيرية في الإقناع بالركون إلى أسلوب الاختيار اللفظي على كلّ مستويات اللغة الصرفية والنحوية والصوتية والدلالية من الحقيقة والمجاز والرمز والاشاريات التداولية وغير ذلك.

فدراسة هذا النوع من الموضوعات في الخطاب هو من التحليل اللغوي؛ ولكنّ دراسة الأثر الكلي للخطاب في توجيه المخاطب مما يعد من المحفزات النصيّة اجتماعيا أو سياسيا بحسب معرفة سياق إنتاج هذا الأثر تاريخيا وجغرافيا ونحو ذلك ولعل أقرب مثال توضيحي لذلك ما يُسمع من خطابات سياسية تقوم بها حكومات الأحزاب لتعبئة مواطنيها نحو قضايا هي تريدها فتوجه رعاياها نحوها؛ وربما يتعدى الأمر هذا ليمثل معطيات مستقبلية لهذا الاثر وهو من شأن التداولية الاجتماعية، ذلك أن كلّ ظرف من سياق المقام التخاطبي هو جانب من اللغة التعبيرية هذا هو الفرق بين الخطاب(الكلام) كونه من التداولية اللغوية، وكونه من التداولية الاجتماعية وقد أحسن(الدكتور عماد عبد اللطيف/

جامعة القاهرة)[٣١]في بيان مجال الدراسات العربية في تحديد شروط التخاطب التي يجب الاهتمام بها في مدونة الجاحظ كونها العماد في الدراسات الاقناعية والحجاجية والتداولية الاجتماعية، والسياسية(التأثيرية).

٤. الركون إلى المقرر المفهومي العام باعتماد الحيادية وعدم إدخال الرغبة القومية، أو الاتجاه العلمي في بناء المصطلح في التبعية لمدرسة لغوية أو فلسفية. كما ذكر ذلك المرحوم أستاذنا الدكتور نعمة العزاوي بقوله((ويبدو أنّ إيثار فريق من اللغويين المعاصرين مصطلحي(اللسانيات، والألسنية) لتقابل المصطلح الغربي linguistics، يرجع إلى أنّهم بهذه التسمية يطمحون إلى أن يعزلوا نظريتين لغويتين:ونعني بهاتين النظريتين النظرية اللغوية العربية التي أسسها العرب في القرن الثاني الهجري، والنظرية اللغوية الغربية الحديثة))[٣٢].وعلى الرغم من وجود السمات الفارقة بين الصياغة النظرية لهما لكنّهما في النهاية يتفقان في تحديد مفهوم الكلام، مثلا، وكونهما دراسة لغوية، على الرغم من وجود اختلاف منهجي .

٥. الاعتماد على قرارات المؤتمرات العلمية ومقررات المجامع العلمية اللغوية بعد تفعيل وجودها المؤثر في بيان المفهوم لكل مصطلح وإلزام الدارسين بالأخذ به والركون إليه. ويمكن للباحثين بعد ذلك تقديم مقترحاتهم العلمية في دراساتهم بما يثري المجال العلمي ويكون كل باحث قد بدأ من حيث انتهى غيره من ذلك ما عرض للخلاف في مصطلح اللغة واللسان والكلام.

فإذا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية في تعريف ابن جنّي كونها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم[٣٣]وهو نفسه ما يراه الدرس اللغوي الحديث عند فردينان دو سوسير[٣٤]؛ فإنّهم اختلفوا في توسيع مصطلح اللغة والكلام واللسان على نحو بات مثار دراسات كثيرة[٣٥] ، ومناهج عدّة أدت إلى تداخل الفهم وتعدد المقولات بما ليس هذا موضع عرضه؛ غير أنّ الفصل بين اللغة والكلام هو فصل بين ما هو فردي واجتماعي .

فالدكتور مختار زواوي يختلف في الفرق بين الكلام واللسان واللغة في تحديد المصطلح عن ما عليه المؤلفان في كتاب محاضرات في اللسانيات، ويمكن القول إنّ اللسان من جهة أخرى، جانب علامي كونه تداولي(تواصلي) يميز بين الشعوب، والكلام مقام وهو موضوع الدراسات التحليلية، وكان نقد زواوي لهما جيدا، وأيضا في الشأن بين اللغة والكلام يفرق الجرجاني من جهة أخرى في فهم الدكتور محمد عبد المطلب[٣٦] .

ونظير هذا التداخل بين اللغة واللسان التداخل بين الجملة والكلام، حتى ذهب بعض المحدثين ومنهم (حسن عبد الغني الأسديّ)[٣٧] في الإشارة إلى أنّ العلماء العرب في تراثهم اللغوي يفرّقون بين الكلام والجملة؛ لكنّ الحقيقة أنّ الجملة جزء الكلام فلا يكون صوابا ما يذهب إليه الباحثون في التفرقة بينهما

وليس من الصواب الحكم على المصطلحين بالتداخل لأنّهما ليسا بأجنبيين بل هما واحد اعتمد النحويون على فكرة الإسناد لضبط تقسيم الجملة، وعنايتهم بنظرية العامل أدت إلى الإغراق في توضيح فكرة الإسناد في الجمل الركنية، والتماس الاسناد في الجمل غير الركنية (غير الاسنادية) .

وذلك هو مسار البحث اللغوي للجملة عند العلماء المتقدمين، ومنهم الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) الذي يرى أنّ((الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتي إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشير صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة))[٣٨]وقوله هذا في التمثيل لبيان الكلام يدل على أنّه الجملة بالتطابق .

وقد نصّ عليه ابن يعيش(ت٦٤٦هـ)بقوله:((اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مُفيد لمعناه، ويسمى الجملة))[٣٩]وهو يدلّ على أنَّ الكلام والجملة واحد، وهو ناقل ومفسر لكلام الزمخشريّ فحسب.

ولعل قول المبرد (ت٢٨٥هـ)يقوي ما يذهب إليه الباحث في تعريف الجملة عند سيبويه بقوله ((إنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب))[٤٠]، ومن ثمّ قول ابن السراج(ت ٣١٦هـ)((والجمل المفيدة على ضربين: أما فعل وفاعل وأمّا مبتدأ وخبره))[٤١].وهذا تطور في وضوح مفهوم المصطلح عليه من تعريف الكلام وكونه الجملة الواحدة أو جمل عدّة عند المتقدمين، وقد مكث الدرس اللغوي على هذا المفهوم.

يستعمل مفهوم الجملة بمصطلح الكلام بكثرة، عند سيبويه، وكذلك عند الفراء(ت٢٠٧هـ) ؛ لكنّ الفراء هو أوّل من استعمل لفظ(الجملة)[٤٢]،وهو يريد المعنى اللغوي فيه بقوله(جملة الكلام)، غير أنّه قصد تعلّق الألفاظ وتضامها، وربما يكون بذلك يريد معنى الكلام وليس أركان الإسناد.

ويبدو أنّ الذي جعل بعض الباحثين المحدثين يفرقون بينهما هو التأثر بنظرية العامل النحوي وعلاقات الإسناد فغلب ذلك على فهم الجملة والكلام وفاتهم أنّ الكلام ينقسم على جمل عدة ومتنوعة؛ وذلك واضح في قول ابن جني:((أمّا الكلام فكلُّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعد، وفي الدار أبوك، وصه ومه ورويد،...، وأفّ، وأوّه، فكلُّ لفظ استقل بنفسه وجُنيت منه ثمرة معناه، فهو كلامٌ))[٤٣]، كما قد فات هؤلاء الباحثين في الجملة والكلام أنّ((ما تمتاز به هذه المصطلحات أنّها تدلّ على أقسام وأصناف))[٤٤] فكان اللفظ في تعريف ابن جني هو الملفوظ سواء أكان كلمة أو أكثر، وكان المصطلح(الكلام)يضمّ أقسام الجملة، فإنّ المشترط في بناء المصطلح أنْ يكون مفهومه على طريقة المناطقة في شروط التعريف أن يكون جامعا مانعا، يتصف بالاقتصاد[٤٥].

فإذا كان اللَّسَان : ما يقع به الإفصاح عند المخاطبة، وكانت اللغة: هي ما يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، واللغو : ضمّ الكلام ما هو ساقط العبرة منه، وهو الذي لا معنى له في حق ثبوت الحكم عند الاتصاف بعلاقات الإسناد. وكان اللفظ : ما يتلفظ به الإنسان، مهملا كان أو مستعملا، ومنه تعريف الكلام في بيت ابن مالك(كلامنا لفظ مفيد) يتضح عند تقابل هذه المفهومات أنّ الكلام هو ما يقع على جمل، وغيرها، لقصد الفائدة.

٦. التثبت في نقل المفهوم، واتضاح الفهم وحقيقته العلمية، مدعاة إلى الحدّ من تعدد المصطلحات وتداخلها مما يؤدي إلى تأسيس مفهوم مخالف لحقيقة النظرية من ذلك قول بعض اللغويين

المحدثين أنّ كلّ إضافة سببها الحرف فـ(كتاب زيد) معناه(كتاب لزيد)، و(خاتم فضة) معناه (من فضة) وغير ذلك مما لا يصح الاعتقاد به لعدم اطراده .

والسبب في ذلك اختلاف الكوفيين والبصريين في تسمية حروف الجر، فإنّ الكوفيين يصطلحون على هذه الحروف بحروف الإضافة، ولم يسموها بحروف الجر كما فعل البصريون مما جعل المحدثين يعتقدون وجود الحرف في كل إضافة وقد ردّه المحققون ومنهم أستاذنا الدكتور نعمة رحيم العزاوي[٤٦] في نقد الفكر النحوي في كتاب(أبحاث في اللغة العربية) للدكتور داود عبده .

والمصطلحاتُ، أيضا، كغيرها من الكلمات بحاجة إلى سياقات تحدِّدها وتظهر من خلالها الدّلالاتُ الّتي مِن شأنها أن تحقِّقها، وإذا كانت هذه الأخيرة نسبة مجهولةً عند المتلقي الّذي يكون المتكلم بالضرورة قد راعاه باعتماده على المعايير المعروفة في التواضع الاصطلاحي والتداول ، فلا تتجلى أثناء التّواصُل كوحدات منعزلة، إذ تظهر مركبة مع وحدات أخرى من اللغة العامة، وقد تأتي إلى جانبها وحداتٌ لفظية أخرى تابعة لحقل اختصاص مماثلٍ لميدانها أو مختلف عنه، فهذه الوحدات مجتمعةً بهذا الشّكل المُبسَّط تُكوِّن النّص المُتخصِّص .

إنّها لا تسلك في النّص مسلكًا اعتباطيًّا، بل نجدها منسَّقة نحويًّا وصرفيًّا وفق القواعِد الّتي تنظِّم فصيلتها النحوية من حيث هي ألفاظ تنطوي تحت واحد من العنوانات النحوية الّتي تنتمي إليها بحسب تقسيم اللفظ، وموقعه الإعرابي ليكون صفة، أو حالا، أو خبرا بحسب الوظيفة الّتي يشغلها المصطلح في النّص من النظرية النحوية، أو الصِّنف التّوزيعي العامّ الّذي تنتمي إليه في سياقها عند بومفيلد، فإنّ نسبة مختلف الفصائِل النّحوية للمصطلحات، متنوعة مِن ناحية نِظام اللُّغة فيكون اسما ويأخذ موقعه الوظيفي كما قد يكون فعلا لكنّ الأسماء أكثر كون المصطلح اسما لمفهوم علمي .

من ذلك مصطلح التركيب والجملة؛ فإنّ مصطلح التركيب يقترن بمفهوم الجملة عند الدكتور تمام حسان[٤٧]، مما جعل خولة الابراهيمي تقول في محاولة التفريق بينهما((قد نجد هذا المصطلح مستعملا للدلالة على مفهوم الجملة؛ ولكنّه أوسع مجالا منها، إذ يدلّ على أنواع من التراكيب عديدة لا تدخل في عداد الجملة مثل التركيب العددي، والتركيب المزجي، والتركيب الإضافي))[٤٨]وهذا الجانب من التداخل واضح ويسير أمر اكتشافه عند التدبّر .

ومن هنا يمكن القول إنّ فهم المصطلح وإطلاقه يعتمد على معطيات عدة تتصل بالظواهر اللغوية واللسانية، فإذا كان التفريق يصعب بين مفهوم الجملة وبين التركيب في الذي ذكرته الدكتورة الابراهيمي فإنّه أصعب لو اختاره باحث في اللسانيات أو الدرس النحوي من التراث اللغوي مصطلحا للجملة بقيد الفائدة والإسناد، إذ يتداخل مع الاسم المركب تركيب إسناد نحو: (شاب قرناها وتأبط شر)؛ فيحتاج قيدا؛ ذلك أنّ هذا المركب يفيد معنى وإنْ كان جزئيا .

من هنا يرتهن مصطلح المركب والتركيب بنسبة إضافية وهو التركيب اللغوي ليرادف الجملة، والتركيب الاسمي أو المركب الاسمي ليقع ضمن مباحث الاسم المركب من طريق الإسناد، أو

الإضافة، أو المزج؛ ولكنّ وجود نسبة من التبادر والتوارد في الفكرة ينتج عنها شبه الاتفاق بحسب الموضوع المدروس ولا يمثل هذا القول قبولا لتعدد المصلح العلمي وتداخله .

وربما كان المبدأ العلمي في الدراسة اللغوية غير فارق بين مفهومين لمصطلحين كالذي نجده عند ابن جني في تعريف اللغة((أصواتٌ يُعبّرُ بها كلّ قوم عن أغراضهم))[٤٩]وهو تعريف تشاركه فيه الدراسات اللسانية الحديثة، ولاسيما تفريق سوسير بين اللغة والكلام واللسان هذا من جهة كونها المنطوق. ومن جهة ثانية لما في هذا التعريف من مساحة اجتماعية عالية ؛ على الرغم من أنّ تعريف ابن جني ليس تعريفا للغة؛ بل هو تعريف للكلام .

ذلك أنّه لم يجعل للتعبير بالبنية الصوتية تعلقا بما لا يفيد معنى فقوله يعبر كل قوم عن اغراضهم هو توصيف للتعبير عن المعنى المفيد في حدّ الكلام ، وهو صريح في ارتباط الكلام بالمعنى المفيد في حدّه عند النحويين ؛ ذلك أنّ البنية الصوتية لابد أن تعبر عن معنى مفيد أو غير مفيد وهو حدّ اللغة من قول ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ؛ لكنّه جعله حدّا للكلام مما يعني عدم العناية بالفارق بينهما على مسار وحدة المبدأ العلمي وضبطه ، فقال في حدّ الكلام إنّه:((اللفظ المفيدُ فائدة كفائدة استقم – وهو يقصد تمثيل ابن مالك – وإنّما قال المصنف (كلامنا) ليعلم أنّ التعريف ؛ إنّما هو للكلام في اصطلاح النحويين ؛ لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة: اسمٌ لكلّ ما يُتكلم به ، مفيدا كان أو غير مفيد))[٥٠]وليس بكثير صواب ؛ وهو غير صالح ليكون حدا للكلام ، بل هو عكس كلام ابن جني في حدّ اللغة ؛ فكلام ابن جني حدٌّ للكلام ، وتعريف ابن عقيل للكلام حدٌّ للغة ، وهو كل ما يتلفظ به مما يتكون بنية صوتية سواءٌ أكان لها تمثيل صرفي أم لم يكن ، فهو لغة سواء أكان مفيدا أم لم يكن ، وبعبارة أخرى إنّ الكلام يتعلق بالمعاني من حيث هو بنية صوتية مرتبطة بالاستعمال تحمل صورة سمعية ، واللغة أعمّ منه لقيد تعلقه بالمعاني ، فمنها ما تعلق بالمعنى ، ومنها ما لم يتعلق به ، فكلّ كلام لغة ؛ وليس كلّ اللغة كلاما ؛ لاشتمالها على ما سمي عند النحويين بالمهمل كـ(ديز) .

لكنّ تعريف ابن جني للغة حدٌّ للكلام ، وتعريف ابن عقيل للكلام حدٌّ للغة ، والناس يتسامحون في الاصطلاح بسبب عدم العناية بالفرق المبدئي علميا بينهما مما كان ترادفا في المصطلح، وما يجب في هذا ونحوه التخلي عن وقوع الترادف وفق المنهج العلمي المضبوط

ولا يتسنى هذا الأمر حتى يتوفر الدارسون على وعي تعليمي عال، وكم أحسن الدكتور خليفة الميساوي حين التفت إلى هذه النقطة في توجيه النقد للمناهج الجامعية بقوله:((ما زالت أغلب الجامعات العربية إلى اليوم تعتمد على المناهج التقليدية في وضع البرامج وطرق تدريسها، وهذا ما يؤدي إلى تكوين الطالب تكوينا عاما يفتقر إلى الدقة في المعلومة، والقدرة على التحكم فيها))[٥١]وذلك ظاهر في طرق التعليم التلقيني على يدّ أساتذة في الجامعات لا يحسنون في تدبر الفكر غير طرق الاستظهار في تحصيل شهاداتهم ، وما زالوا على هذه الطرق مما لا يسهم في بناء منظومة الطاقة البشرية في مناهج التفكير .

ثالثا / المفهوم المصطلح عليه وعلم الدّلالة :

يمكن القول مَبدئيًّا: إذا كان علم الدّلالة هو عِلمٌ وصْفيٌّ فحسب؛ فإنّ علم المُصطلح مِعياريَّ؛ ذلك((أنّ اللُّغة في شكلِها التّجريديّ هي أساسُ كلّ تَنظير، فيَكون المِعيارُ هو الأصل بيْنما يَكون الاستِعمالُ فرعًا عليْه فهو عارِضٌ مِن عوارِض التّقدير والاعتِبار))[٥٢].وذلك ناتج عن إمكانيّة تدخُّل الإنسان في عمليّة وَضع المُصطلحات بِناءً على إنشاءِ العلاقة العقلية في ارتباط المصطلح ومضمونه بالنظرية العلمية اللسانية مثلا، وهذه هي علاقة السببية في الرّوابِط الدّلاليّة في(التعليل)وفي ضوء هذا التحديد يصلح تساؤل الباحثين: هل مِن شأن عِلم الدّلالة أن يتأثّرَ بِهذا التّوجُّه التسبيبي؟، ذلك أنّ التباعد القائم بين المفردات المعجمية والمفردات الاصطلاحية هو تباعد ظاهري[٥٣]

لابدّ في جواب هذا التساؤل من ضبطُ الملامح المشتركة ما بين المصطلح وعلم الدّلالة في أوجه عدّة احدها وأهمها الانتماء إلى اللّسانيّات بجانبيْها النظريّ والتطبيقي، وهو ما يسمح بالبحث في المصطلح بصورة مشتركة لسانيّا، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية امتدادهما(المصطلح اللساني وعلم الدلالة) إلى الفروع العلمية الأخرى مثل علم المنطق وعلم الأحياء، وعلم النّفس السلوكي، والاجتماعي بفرعيهما المعنيّين بالقدرة على التفاعل مع المحفزات السلوكية تأثيرا وتأثرا.

يَلتقي البحث في المفهوم الاصطلاحي وعلم الدلالة في الدرس اللساني نِسبيًّا من حيثيات المَوضوع العلمي؛ فيلتقي كلٌّ واحِد منهما بجزء يختصُّ بِه الآخر. فلا تكاد تجد تّباعدا بين موضع علم الدلالة وعلم المصطلح[٥٤]إذ يعملان في الكشف عن المفهوم في علم المصطلح وهو المعنى في علم الدلالة القائم في الحد المشترك بينهما، فموضوع كل من العلمين هو(المفهوم)بالنسبة للمصطلح، والمعنى أو الدّلالة وكذلك المفهوم بالنسبة لعلم الدّلالة[٥٥]، ولعل ذلك يصلح في فتح أفقا في جواب التساؤل السابق

إنّ وظيفة علم المصطلح الأساسيّة دراسة منظومة المفهوم وبنائه، والعلاقات التي تربطها داخلَ حقلٍ معرفيٍّ معينٍّ، وذلك بضبطٍ دقيقٍ لِلمفاهيم والدّلالات والصّور الفكريّة، للعِبارات الكاشفة عن مضامين المصطلحات العلمية، قصد إيجاد المُقابلات الملائِمة للمقاربة بين النظرية العلمية والمفهوم المكتنز في لفظ هو (مصطلح) وفق معايير التّقييس والتّنميط في بناء منظومة المفاهيم المُصطلح عليها علميا والتي تمثل الجانب المشترك بين الدراسات العربية، بالنسبة للنظرية اللغوية(اللسانية)عند العرب، وربما كانت تجد مشتركا معرفيا مع النظرية اللغوية العالمية(مجموعة الدراسات اللسانية في العالم).

تتماشى المُقاربة المَفهوميَّة مع الحقول التَّصوُّريَّة الّتي تُفصِح عن العلاقات بين المفاهيم في النَظر إلى العالم الخارجيّ وتباين الأفراد فيه في المجال الدلالي وبناء المصطلح في مفهوم علمي دقيق في اللسانيات العامة.[٥٦]

إذا كان الدّليلُ اللُّغويّ جوهرا في المَسألة اللُّغويّة فهل يكون المصطلح العلمي في اللغة(واللسانيات الحديثة)دليلا لغويا؛ إذ يُعدُّ مَفهومُه أساس كلِّ مجال مَعرفيّ يُعنى بِاللُّغة، ولاسيّما اللِّسانيّات الّتي جعلت

منه نظريّةً خاصّةً، ويندرِج تحت الثُّنائيّات التّقابُليّة (الدال والمدلول) في دراسة فردينان دو سوسير الّتي أنتجها التّنظير استجابةً للمسلك المنهجي الذي انتهجه سوسير نفسه، في الدراسة اللغوية .

وإذا كانت المصطلحاتُ، كما سبق، كغيرها من الكلمات بحاجة إلى سياقات تحدِّدها وتظهر من خلالها الدّلالاتُ التي مِن شأنها أن تحقِّقها، وإذا كانت هذه الأخيرة نسبة مجهولةً عند المتلقي الّذي يكون المتكلم بالضرورة قد راعاه باعتماده على المعايير المعروفة في التواضع الاصطلاحي والتداول فلا تتجلى أثناء التّواصُل كوحدات منعزلة، إذ تظهر مركبة مع وحدات أخرى من اللغة العامة، وقد تأتي إلى جانبها وحداتٌ لفظية أخرى تابعة لحقل اختصاص مماثلٍ لميدانها أو مختلف عنه. فهذه الوحدات مجتمعةً بهذا الشّكل المُبسَّط تُكوِّن النّص المُتخصِّص.

وأنّها لا تسلك في النّص مسلكًا اعتباطيًّا، بل نجدها منسَّقة نحويًّا وصرفيًّا وفق القواعِد الّتي تنظِّم فصيلتها النحوية من حيث هي ألفاظ تنطوي تحت واحد من العنوانات النحوية الّتي تنتمي إليها بحسب تقسيم اللفظ، وموقعه الإعرابي ليكون صفة، أو حال، أو خبرا بحسب الوظيفة الّتي يشغلها المصطلح في النّص بحسب النظرية النحوية، أو الصِّنف التّوزيعي العامّ الّذي تنتمي إليه في سياقها عند بومفيلد، فإنّ نسبة مختلف الفصائِل النّحوية للمصطلحات، متنوعة مِن ناحية نِظام اللُّغة فيكون اسما ويأخذ موقعه الوظيفي كما قد يكون فعلا؛ لكنّ الأسماء أكثر، لأنّ المصطلح اسمٌ لمفهوم علميّ .

فإنّ ملاك المصطلح العلمي عموما، ومنه المصطلح اللسانيّ، طرفان مُتلازِمان هما(الدّال – المَدلول) اللّذان يجدان حياتهما بعلاقة الاستدعاء إذ يدعو أحدُهما الآخَر، ولا نريد هنا تكرار تعريفهما بقدر ما نحتاج إليه من بيان علاقة المصطلح بمدلوله .

فهما مُصطلحان موضوعان لِلإفصاح عن ثُنائية تَقابُلية لها قيمتها المنهجيّة في تعريف المصطلح اللساني بحيثيات(الدال والمدلول)، كونه كيّانًا نفسيًّا، ناتِجا عن رغبة دو سوسير في تفادي الاعتِقاد السّائد في أنّ اللُّغة قائمة مُشكَّلة مِن أسماء يُقابَل بِها عددٌ مماثِلٌ مِن الأشياء. وهذا الاعتقاد يعده عدد من الباحثين تصوُّرٌ خاطئٌ[٥٧] يعكِس بساطةَ التفكير في الدّرس اللِّساني ويلزمون الناس بتركه. لكنّ التفكير في الدال والمدلول يحمِل بعدا تفسيريا لعمليّة الكلام في حدِّ ذاتها وتبينَ تجذُّر اللّغة في الواقِع الخارجي من جانبٍ آخر

من هنا يقوم المصطلح بما تقوم عليه اللغة الطبيعية من الإثارة الذهنية تجاه المعنى؛ ذلك أنّ((اللُّغة وإن كانت مُهمّتُها الرّئيسة هي التّبليغُ فإنّ لها عملاً آخر كأنّه تابِعٌ ومُلازِمٌ لِلتّبليغ وذلِك هو تحليلُها لِلواقِع الّذي يظهر ويتحقّق بِظهورها وتحقُّقها لأنّ الكلام الّذي هو فِعل المُتكلِّم أي المُبلِّغ إنّما هو تقطيعٌ يَقع على حقيقتين مختلِفتين في وقتٍ واحِد وهما الصّوت الّذي يُرسِله المُتكلِّم والمَعاني(ما حصل لَه مِن المَعلومات الاختِباريّة) التي يُريد إبلاغَها إلى السّامِع))[٥٨].

ولا يمكن للمصطلح أنْ يتخلى عن هذا الجانب اللغوي. ما جعل دو سوسير يقول باعتباطيّة اللّغة(الدليل اللّغويّ) التسمية، كون المصطلح اسما لمفهوم كما يكون لفظ(جبل) اسما للمرتفع الشاهق، فيمكن أن يدلّ على حقيقتين مختلفتين؛ لكنّ القول بالاعتباطية خروج على فكرة أنّ اللّغة قائمة بالكلمات

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ ج – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

المشار بها إلى الأشياء[٥٩]وإن كانت الاعتباطيّة قد توصَف بالنسبيّة، غير أنّ نسبيّة الاعتباطيّة لا تنفي كليًّا الاعتباطيّة المطلقة مما ليس هذا محل بيانه.

يرى دوسوسير في ما نسميه بالدليل (اللغوي) في رسم المصطلح أنّ اللفظ بشكل عام إشارة على مدلول، ودلالته اعتباطية؛ وأنّ((الإشارة اللغوية تربط بين الفكرة والصورة الصوتية، وليس بين الشيء والتسمية، ولا يُقصدُ بالصورة الصوتية الناحية الفيزياوية للصوت؛ بل الصورة السيكولوجية للصوت، أيْ: الانطباع، أو الأثر الذي تتركه في الحواس)) [٦٠]وهو ما يكون في انطباع الصورة السمعية في الذهن.

وثمّ نظرٌ فيما ذهب إليه يوسف مقران أنّه((إذا جاز للمصطلحات أن تشتغل خارج النّصوص، وهي تكتسب استقلاليّة أقرب إلى العناوين لأنّها أسامي المفاهيم، فهذا ليس إلاّ نتيجة بناء دلالاتها ضمن النّصوص واستقرارها فيها))[٦١]. وجهة النظر فيه أنّ المصطلح العلمي كونه عنوانا ليس نتيجة بناء دلالاته ضمن النّصوص واستقراره فيها؛ بل كونه موضوعا وضعا صناعيا تعارف عليه الباحثون فصار يدل دلالة اللفظ على حقيقة مسماه من دون أن يعرض له عارض يصرفه باتجاه تداعي المعاني إلا بقرينة تخرجه للمجاز وهذه من خواص الاستعمال اللفظي للغة الاجتماعية وليس للغة العلمية الاصطناعية(المصطلح العلمي) فإنّه مفرغٌ من أيّ دلالة غير الدلالة الموضوع بإزائها مفهومه العلمي، مما لا يصلح فيه معنى كونه اعتباطيا؛ لكن الحقيقة الواضحة تدل على أنّ التواضع(الاتفاق)في وضع اللفظ المصطلح بإزاء المفهوم العلمي المقصود ينفي الدلالة الاعتباطية في المصطلح كونه إشارة(دليلا لغويا).

نعم .. إنّ استقلاليّة متينة الارتباط بعمل التّسميّات من حيثيات الوضع المتعارف وليس من حيثيات الاطلاق الاعتباطي مما عرض له دوسوسير في العلاقة بين الشيء والتسمية في النصّ السابق؛ وما بعده في تفسير الإشارة اللغوية بحسب الطبيعة الاعتباطية ذلك أنّ((العلاقة بين الدال والمدلول – عنده – اعتباطية))[٦٢]وهذا لا يؤخذ على إطلاقه؛ فإذا حدث أن ظهرتْ أمامك دلائل معينة فكلّ واحد منها يستدعي انطباعًا مرجعيًّا ما، كما تستدعي الانطباع إشارة المرور على الطريق مرسوم عليها صورة حيوان معين وهذه دلالة غير اعتباطية كليا.

من هنا أحس دوسوسير بهذا الجانب فتراجع عن القول بالاعتباطية الكلية فقال:((لقد استخدمت لفظة الرمز للدلالة على الإشارة اللغوية(الدليل اللغوي)، أو بعبارة أدق للدلالة على ما أطلقنا عليه هنا بالدال. إنّ استخدام لفظة الرمز لا يتفق مع صفة الاعتباطية؛ فمن مميزات الرمز أنّه لا يكون اعتباطيا على نحو كلي، فهو ليس فارغا؛ إذ هناك جذر رابطة طبيعية بين الدال والمدلول))[٦٣]وهو تراجع لو نظرنا إليه بعلمية فلسفية في وضع اللغة وجدناه يكاد يقسم الدلالة الوضعية ماثلة في العلاقة الطبيعية فهي غير اعتباطية، ودلالة غير وضعية لا علاقة طبيعية فيها بين الدال والمدلول فهي دلالة اعتباطية كإطلاق الأسماء على المسميات؛ فألفاظ التعجب مثلا تكسر طوق الاعتباطية التي وضعه دوسوسير على اللغة، وربما تعدى الأمر إلى غير ذلك من الألفاظ؛ فإنّ الانطباع الذهني للصورة السمعية يعقبه

محاكاة المعنى الحسي في الواقع الخارجي وهو ما يمثل التطابق الدلالي بنسبة التعبير عن المعنى المقصود بعلاقاته الطبيعية الرامزة .

وهو عند الباحث يعطي المصطلح العلمي، بالمقايسة، في أوضح تقدير للجانب النوعي من الدلالة فضاء للتحرر الدلالي من القول بالاعتباطية في التقابل اللفظي(المصطلح+ المفهوم) ، ويزيده وضوحا مراجعة التقابل اللفظي للدلالة(الدال + المدلول) من الناحية المعجمية للاستعمال في ألفاظ التعجب والاشتقاقات اللفظية الأخرى كاسم الفاعل المشتق للبيان(الدلالة على التلبس) مثلا، وإطلاق أسماء الأعلام مما يرتبط بالعقيدة والتقاليد الاجتماعية والتاريخية والحضارية للشعوب .

وأرى القول بالاعتباطية لا ينشط في المجال الاصطلاحي للغة ونشأتها، وأقصد المجال الفطري في الاستعمال؛ فليس من أمّة جلست للاتفاق على دلالة الألفاظ وإنّما الاستعمال العرفي يُتوارث فيصبح بمكانة التواضع، وصورته في حقيقة الاتفاق ظاهرة في الاصطلاح العلمي من توافر التقابل الثنائي(الدال + المدلول)في بناء الإشارة اللفظية(الدليل اللغوي) في بيان المفهوم المصطلح عليه في اللغة الاصطناعية؛ فإن المصطلح العلمي هو رمز، والرمز لا يتفق في كينونته الفلسفية مع صفة الاعتباطية كما سبق في بيان دوسوسير .

ولو أخذنا العلامة كونها صفة وظيفية للدليل اللغوي/ الإشارة في تعبير سوسير لوجدناها تشمل الدليلَ اللّغوي على المعنى في اللغة المعبرة ، وعلى المفهوم في منظومة بناء المصطلح؛ ذلك أنّنا نستعمل اللغة للتعبير عن أفكارنا ومشاعرنا ونستعمل المصطلح للدلالة على المفهوم العلمي.

ومن هنا كانا كلاهما علامة على مدلول اللفظ في اللغة العادية الطبيعية والمصطلح في المنظومة الاصطلاحية من(اللغة الاصطناعية) على حدّ التقابل الثنائي للفظ(دال + مدلول / دال + مفهوم)فإنّ المصطلح يدخل في علاقة مزدوجة: من جهة العلامة ومن جهة الدليل؛ مع العلم أنّه ثمّ مَن أحدَث تفاعلاً إيجابيًّا مع المفاهيم التي قدّرها كلٌّ من شارلز ساندرس بيرس (١٨٣٩– ١٩١٤ .Charles S Peirce)مِن مقتضيات أعماله السيميائيّة الرائعة ، وفرديناند دوسوسير(١٨٥٧– ١٩١٣)من منطلقاته المتباينة الواسعة والرئيسة في اللّسانيات العامة[٦٤]، وغيرهما أيضا .

رابعا/ المصطلح اللغوي في اللسانيات المعاصرة :

النّظريّات الّتي تَواضع عليْها اللِّسانيّون، ولاسيّما بَعدما فَصَل دوسوسير اللُّغة باعتبارها نظامًا مِن العلامات الصّوتية الاصطِلاحيّة عن أيِّ نظامٍ آخر مِن الأنظِمة المختلِفة للعلامات بما فيها نظام العلامات الكتابيّة، تِلك النظريات هي الّتي تُؤكِّد أنّ اللُّغة ليْست نِظامًا مُتجانِسًا لإمْكانيّاتٍ تعبيريّة مُعيّنة، وأنّ النّحو الّذي يقوم بِوصفها ليس مجموعًا مُتكتِّلاً مِن قواعِد ووحداتٍ جديرة بِأن تكشف عن كلِّ الملفوظات التي يحدِثها المُتحدِّث فحسب، بل على النّقيض مِن ذلِك أيضًا فإنّ اللُّغة نِظامٌ مُعقَّدٌ ومُتفاوِتُ الأبعاد تَتقاسمه أنظِمةٌ عدّة يتصل بَعضُها ببعض، يُشكِّل كلّ مِنها موضوعَ الدِّراسة والوصف اللّسانيّ، وعلى مسوياتٍ متنوعة : الفونولوجي ، والصّرفي، والمعجمي، والتركيبي(الخطابي، والنصّي)مُقسَّمة بحسبَ مَوضوعاتها على مستويات هي :

-المستوى الفونولوجي :الفونيم(الوحدة الصّوتية) .

-المستوى الصّرفي :المورفيم(الوحدة الصّرفية) .

-المستوى المعجمي :الجوانب الدلالية .

-المستوى التركيبي / المستوى الخِطابي :(الجملةّ ، النّصّ) .

لكنَّ التّسليم بِهذه المُستويات ليْس إلاَّ حصرًا تَوقيفيًّا لضبْط المجال الذي يمثّل موضوع اللِّسانيّات، ولا يغفل إمكانيّة تعيين مستويات تكميلّيه أخرى، كما لا يمنع التّحرِّي عن وحداتٍ مُغايرة، مثل المستوى الصّرفي الفونولوجي(أي الوحدات الصرف صوتية)، والتركيبات المتقلّبة على عدة مستويات من الوصف اللِّساني، مثل: التركيب الإضافي والتركيب النّعتي ، وغيرهما، والعبارات وأشباه الجُمل وبعض المقاطع اللُّغويّة الّتي تسهم في تشكيل الخطاب في حدِّ ذاته، وكلُّها تتطلّب توسيعَ مجالَات الدّرس اللِّسانيّ الّذي يُنظَر مِن خلاله إلى المُصطلحات ، ولاسيما بعد ما أحدثته الترجمة من تطوير الدراسات اللغوية، ومصطلحاتها العلمية؛ إذ كان للترجمة أثرها في الدّراساتُ اللُّغويّةُ من خلال توسيع حيِّز التحليل اللغوي من واقِع المُمارَسة العمليّة في استعمال اللغة، كما ساعدت في وضْع الضوابِط العامة للدرس اللساني ما كان له أثر في بناء المصطلح العلمي، إذا تغافلنا عن التراكم الاصطلاحي[٦٥]،

مِن هنا كان المدخل لتحليل المصطلح اللغوي، يأخذ منحى التفكير في النّظريّات الّتي تَواضع عليْها اللِّسانيّون؛ إذ تستمد اللسانيات المعاصرة وجودها من الحقل الفلسفي في كتابات اللسانيين الذين يميلون إلى التطبيع الفلسفي للدرس اللساني ومنهم(روسل/ Russel) و (فريجه / Frge)و(سول كريبك / Saul. Kripke)، (كويين/ Quine) وجون لاينز، فقد جرى البحث في كتاباتهم على التعلق بمجموعة من الأسئلة، تدور حول محددات القيمة المنطقية للمفاهيم المصطلح عليها .

ثم تطورت هذه الدراسات على يد أوستين (Austin)وسورل(Searle) وستراوسن (Strawson) فأخذت مسار التعمق في ترسيخ المصطلح اللغوي واللساني. وذلك يتضح عند النظر في مصطلحات اللسانيات العامة، ولسانيات التحليل النصّيّ في الاتساق والانسجام والربط والإحالات النصية، والمرجع والمرجعية، ومصطلحات البراجماتية ونحو ذلك مما يتكون مفهومه في الدراسات اللسانية.

وإنّ الإسهام الذي قدمته المعلوماتية لعلم المصطلحات منذ مطلع السبعينيات يكاد ينحصر في أنظمة قواعد البيانات وعلاقاتها الهادفة إلى تخزين المصطلحات ومعالجتها ونشرها[٦٦]؛ لكنّها لم تؤد إلى فكّ الإشكالات المعرفية في استعمال المصطلح العلمي ومنه المصطلح اللساني في الدراسات اللغوية .

وعلى حين رغبة أو غفلة من الباحثين في الدراسات اللغوية المعاصرة جرى تسويق الفكر اللغوي للدراسات الغربية وكان ذلك يتضمن صناعة المصطلح اللغوي والنقدي بنمط من التقليد الذي لا يخلو في بعض جوانبه من وعي عال في الإفادة والتلاقي العلمي بين العلوم اللغوية والاجتماعية في مسارات الفكر الإنساني المعاصر، وهذا الاتجاه أفاد من التطور العلمي في الدراسات اللسانية العالمية؛ لكنّه في الغالب يعمل على تغييب الفكر اللغوي في التراث العربي ، والإزراء به مما أوقعهم بمضيق التغيّب عن مسارات البحث اللغوي عند العرب المتقدمين حتى صار معيبا عندهم أنْ تدرس موضوعا تراثيا

ولا يخفى ما لهذا الاتجاه من خطر في غياب الهوية العلمية للدرس اللغوي المعاصر واغترابه عن التراث.

ويمكن صرف النظر عن دوافع هذا المسار السياسية والقومية، ولكنّ ما لا يمكن إغفاله من أساب ذلك هو غياب اللغة الثانية عند المشتغلين بالدراسات اللغوية، مما أوقعهم اضطرارا أو اختيارا في مضيق الأخطاء الفكرية والموضوعية التي تحدث عند الترجمة .. فمن يقرأ علم اللغة العام لسوسير ترجمة (يوئيل يوسف عزيز)الذي كنت أحفل به كثيرا حتى تحولت عنه قبل خمس سنوات عندما وقفت على ترجمة ثانية، فمن يرى بوعي فكري لغوي ويقارنها بترجمة عبد القادر قنيني يجد ذلك الفرق الكبير الذي وجدته في مستوى الفهم؛ لأنّ الترجمة كتابة ٌأخرى، أو تلفيق علميّ ما لم يكن المترجم عالما خبيرا في العلم الذي يترجم كتابات الغربيين فيه، ولا تكفي اللغة الثانية من دون العلم التخصصي.

وإذا كان ذلك فإنّه لم يخل أيضا في بعض جوانبه من التبعية بسبب الجهل بالفكر اللغوي عند العرب، ولم يضبط معرفته بعض المشتغلين بالدراسات اللغوية، فحدث التحول لاجترار الفكر الغربي في الدرس اللساني الحديث أو المعاصر في حركة يشوبها اللهاث وراء المقاربات المُدخلة على العربية، تزلفا إلى التقدم المزعوم في الدرس اللساني ؛ ولم يكن لذلك أنْ يؤدي إلى الدقة في تحرير المصطلح، إنّه يجعل المعرفة شوهاء غير صريحة التناول والأداء ؛ ما يعكس انحطاط التناول التعليمي ، وضياع الهوية !

ممكن أن نمتلك كثيرا من الأفكار الواعية ؛ ولكنّا نلبسها ثوبا رثا لا يليق بها ولا بأهلها ، فإنّ فكرة المصطلح الذي أخذ يُنقل إلينا عن طريق الترجمة على عواهنه، من دون إعادة تأصيل؛ بل العمل على إقحامه اقحاما مفرطا حتى يُصبحَ بعد حين فكرة ندافع عنها ... ويذهب الأمر ببعضهم إلى نسيان أنّه مصطلح غربي قد انسل إلى دراستنا العربية عنوة وهذا ما يلمسه الباحث عند التساؤل حول السياق والمقام والنصّ، أقول: إنّ فكرة المصطلح بهذا الوصف فكرة ذكرها كثيرٌ من الباحثين المحدثين .

فإذا كانت الدراسات اللغوية العربية عرفت مصطلح النصّ فلم تكن قد عرفته عن الدراسات اللسانية المعاصرة(الحديثة)، بل هو موجود في دراسات المتقدمين العرب اللغوية عامة ومنها الدراسات الأصولية كونها إحدى آليات العلماء في تحليل النصّ وإنتاج الأحكام .

ولكنْ.. بات النصّ، اليوم، مصطلحا لسانيا؛ كونه الشكل الأساسي المنظم الذي تتجلى فيه صورة اللغة من خلال التواصل الإنساني اجتماعيا؛ إذ يتم بواسطة هذا الشكل(النصّ)إنجاز النشاط اللغوي بهذا الاتصاف الاجتماعي التواصلي؛ ولكنّ مفهومه المعرفي تعدد في التوصيف المعياري عند دي بوجراند، وعند غيره فقد عمل على مفهومه كثيرٌ من الباحثين حتى((ضيقوا مفهوم (النصّ)في خواص الدلالية والنحوية وجودة السبك المتوالي))[٦٧] وهذا هو ما يؤدي إلى اختلاف النتائج ، وتعدد المناهج وربما يؤدي إلى تقوقع بعض الآراء وتضارب أخرى؛ إذ يسعى آخرون إلى إدخال المجالات الاجتماعية والنفسية في التوصيف المعياري للنّصّ فيرى هذا الفريق((أنّ الحقائق الممكن ملاحظتها تُثبت أنّه من

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ج – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

المُجدي أنْ تُعزى إلى نصوص سمات المشروعية الاجتماعية ، والوظيفية التواصلية ، والارتباط بالموقف ، والمقصدية بالمفهوم السابق ذكره(للنصّ))[٦٨] ، فالملاحظ أن هذه النظرات في توصيف مصطلح النص تكاد تتسمّ بالجزئية ، وتتأثر بالاتجاه الفكري العلمي للباحثين مما ينتج عدم المكوث على مصطلح قار يمكن من خلاله ضبط مسارات البحث وتطوراته .

وإذا كان الثابت أنّ المقام هو مفهوم عربي عتيد ، وأنّ السياق اللغوي متداول في الدراسات اللغوية العربية ، فإنّ سياق الموقف هو مصطلح أخذه الدارسون المحدثون عن فيرث ويقابله في مسارات الدرس اللغوي في تحليل النصوص ، والبلاغة العربية مصطلح مقتضى الحال ، علما أن عمقه هو المقام ؛ وربما لم يكن العرب قد جعلوه نظرية المقام بل واصلوا فكرته في مسارات التحليل اللغوي للنصوص في مجالات الدرس البلاغي ؛ ولكنّهم من المؤكد غير الخفي على الباحثين أنّهم عرضوا ، وبشكل تأصيليّ، فكرة مقتضى الحال المقابلة لمصطلح السياق فانساب إلينا المصطلح وأصبح جزءا من دراستنا العربية المعاصرة وأدخل عليه تطورا في مجالاته ما يستحق معه أن يكون نظرية.

ليس من العيب اخذ العلوم من غيرنا، ولكن العيب كلّ العيب اتباع سنن الآخر، فنجد أنفسنا نفكرُ بوجدانه وبعقله، لذلك كان لزاما علينا أنْ نؤصل تلك العلوم بما يتوافق مع ثقافتنا وهويتنا ولغتنا، ثم تنطلق عملية الإبداع والابتكار والتطوّر .

ولكنّ التساؤل هنا هو، كيف نؤصل علوم الآخر؟ تلك علوم لها أصولها وبيئتها وفلسفتها ولعلّ أقلّ ما يقال في جوابه: إمّا نقرؤها ونفيد منها بقدر ما فيها من الفائدة لتوسيع نتائج البحث اللغوي وهذا مسار حسن في تطوير العلوم، وإمّا نقرؤها ونستأنس بها علميا في تنقيح مناهج البحث اللغوي ثمّ نتركها لأهلها ، وأرجو ألاّ يُفهم هذا الشطر الأخير دعوة للجمود؛ أقول ذلك لأنّ بعض الباحثين تبناها محاولا تأصيلها في الدرس اللغوي عند العرب على الرغم من اختلاف السمات البيئية والاشتقاقية للغة وتعدد لهجاتها وغير ذلك .

نعم .. يعلم الجميع أنّ الدراسات اللسانية الحديثة تتوخى مقاربة الظاهرة اللغوية في شموليتها الصوت والتركيب وكل مشتغل بالدرس اللساني يشتغل بلغته وعلى لغته .لا أحد يفرض عليه منطقه .

وثم إشكالية في مصطلح اللسانيات المعاصرة سببها الترجمة أولا؛ لكنّ التداخل بين المصطلحات اللسانية وحدوث الغموض بشكل يمثل إشكالية في المصطلح اللساني وبعمق له أسباب موضوعية عدّة ترجع إلى تقنية بناء المصطلح العلمي منها:

١) الاعتماد على حقول معرفية أخرى كالفلسفة والعلوم الاجتماعية والنفسية مما يحدث صعوبة في فهم العلاقة بالنسبة لنوع من الباحثين في استعمال هذا المصطلح .
٢) الاعتماد على مصطلح لغوي قديم في محاولة تطويره .
٣) اختلاف فهم الباحثين موضوع المصطلح وقيوده ودلالاته مما ينتج تعدد تعريف المصطلح واختلاف مفهومه بين تلك التعريفات بالزيادة والنقصان كما سبق بيانه في مصطلح النصّ، والسيمياء والسيمانتك، والسيمولوجيا.

٤) تناقل المفهوم بين علماء الفنون، إذ يكون المفهوم مدروسا في موضوعات عدة .
٥) الاستعمال غير الصحيح لكثير من المصطلحات على لسان باحثين لايحسنون غير اطلاق المصطلح وحفظ أسماء العلماء الغربيين من اللسانيين وغيرهم .
٦) تشابه المفهوم بين المصطلحات مما ينتج مصطلحات عدة لمفهوم واحد .
٧) استعمال المصطلح الواحد في جانبين أو أكثر كالإحالة في تعريف جون لاينز مما يصح أن يكون في البحث اللغوي المعجمي وتعريفها النصي عند دي بوجراند مما هي في البحث النحوي وتعريفها عند غيرهما أمثال (جون دابو)مما يقع في جوانب فلسفة اللغة والوجود والتكوين .
٨) فقدان المصداقية والسمو العلمي مما يفقد الدراسات الحديثة صفة الأمانة الفكرية ، والوضوح المعرفي .

والباحث هنا يدعو إلى الالتزام بمنهج الترجمة التحليلي، والتنبه في انتقاء المصادر المترجمة للعزوف عن غير هذا المنهج الذي يشير جورج مونان إلى الحاجة إليه في المنهجية الأولى التي ظهرت على يد اللسانيين في ترجمة النصوص نتيجة الاحتِكاك بين الحاجة التّطبيقيّة واللُّغويّة فظهرت المَنهجيّةُ الأولى لِلترجمة المُقامة على التّحليل العِلميّ للغة، وهنا تأخذ مشكلة الترجمة((شكلا شديد الاختلاف عندما تتعلق النصوص المترجمة بعناصر منطقية مصنّفة تصنيفا سليما، ويمكن الحصول منها بطريقة مباشرة على المقابل الصحيح من لغة إلى أخرى، ولا تتعلق هذه النصوص بأوصاف شعرية، أو تحليلات نفسية ، وتلك حالة خاصة بالنصوص التقنية، أو العلمية))[٦٩].وذلك لن يكون إلا عند ظهور باحثين صادقين واقعيين مختصين بالدراسات اللغوية يتمكنون من خلال جهودهم في الحصول على لغات عالمية تمكنهم من الترجمة العلمية الدقيقة القائمة على الفهم العلمي والوصف والتحليل اللساني .

لكنّ الترجمة تتعثر في تطبيق هذا المنهج وقد لحظ(يوجين نيدا)العجْزَ في تحقيق معايير منهجية في الترجمة لأسباب عدة منها تعثُّر الوسائل الفنيّة المُستخدَمة لِتحليل مختلَف أوجُه الدلالة المعجميّة في الترجمة، والكشف عن المعاني الانفِعاليّة السُّلوكيّة[٧٠]،ولجميع هذه الوَسائل الفنيّة درجاتٌ مُتفاوِتةٌ مِن الفائدة بِوصْفها أدوات تُساعِد على الكشْف ويحمل الكثيرُ مِنها قيمةٍ منهجية بِالنِّسبة لِوصْف المَعنى، وإنتاجه، ووصْف المَشاكِل المُتعلِّقة بِالسِّياقات اللُّغويّة.

يبدو لي أنّ الحكم على الترجمة الصالحة، أو غير الصالحة معياره قدرة المُترجِم على تمثيل عِلاقةُ التّحليل التّكوينيّ في بناء النصّ المُترجَم بِتحديد الحُقول الدّلاليّة في التّوصُّل إلى تقييد السّمات المُشتركة بين مَفهومين اثنين مَثلاً. هذا ما يُؤكِّده الدكتور أحمد مختار عمر بِقولِه:((أوّلُ خطوةٍ يتّخِذها الباحِثُ لِتَحديد العناصِر التّكوينيّة هي استِخلاصُ مجموعة مِن المَعاني بِصورةٍ مَبدئيّة تبدو الصِّلة القويّة بيْنها بحيْث تُشكِّلُ مجالاً دلاليًّا خاصًّا نتيجةَ تَقاسمها عناصِر تكوينيّة مُشتركة))[٧١]وذلك يمثل مجالا واسعا من تطبيق المقاربات الدلالية على مستوى المُقاربة اللّفظيّة والمُقاربة المَفهوميّة .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ج – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

فإذا كان ثمّ من يُؤكد ((أنّ بعض التوافق يتأسس حول الدلالات التي تمكّن من المفاهيم جزئيا على الأقل، وتشييد مواد المعجم(اللغوي)إذ الكلمات لها في اللغة معنى واحدا أو على الأصح معان ثابتة نسبيا ومتبادلة بين الأشخاص))[٧٢]فإنّ هذا التوافق يلزم أنْ يكون كليّا في بناء المصطلح العلمي ليصبح مفهومه ثابتا بنسبة كبيرة، ومتبادلا بين علماء التخصص في أقل تقدير فرضي .

وبسبب عدم تحقق هذا التوافق أحسّ كثيرٌ من اللسانيين في عدم ضرورة وضع حدّ لمفهوم المصطلح والاكتفاء بالتطبيقات وقد نقل لنا الدكتور صابر الحباشة رأي اللسانيين في ذلك بقوله:((وهذا الموقف نفسه ذكره(مانغنو)في معرض عرضه لبدائل تعريف تحليل الخطاب، فهو يعتبر استنادا إلى هذا الموقف؛ أنّ كلّ التطبيقات المسماة تحليل الخطاب والموجودة على الساحة هي التي تعرفه، ولا حاجة بنا إلى صناعة حدّ تقنيّ أو منطقيّ جامع مانع لهذا التخصص، وينقد مانغنو هذا الحلّ – أي: وضع الحد– الذي يجعلنا على خطر تحت رحمة حدود ضمنية، أو مقتضاة، قد تسير بنا على غير منهج))[٧٣]وأرى أنّ ذلك يعني الحدّ بالتمثيل كما فعل سيبويه في تعريف الكلمة، وهو من أوضح طرق التعريف في بناء المصطلح وهو مانع للبس.

لكنّ الركون إلى التطبيقات رهن وضوح المفهوم، أمّا ما يقع في معرض الإشكاليات والتداخل فلا مناص من اللجوء للحدود(المفهومات) في تحديد القصد من المصطلح اللغوي في اللسانيات المعاصرة العامة ولم تكن المسألة وقفا على مصطلح تحليل الخطاب؛ ذلك أنّ أنماطُ الخِطابات الّتي تَندمِج فيها الكلِماتُ لتكون موضوعا للتحليل ليْست مُعيّنة و مُحدّدة بدرَجة واحدة بل تقع الخطابات عادة بتفاوت وتنوع؛ فيحدث التميّز بين عدّةُ أنواعٍ مِن المَناهِج الّتي يتّخِذها كلُّ تحليل للخطاب في عملِ الباحثين، ومِن شأنِ ذلك أنْ يُظهر أوْجه الاختِلافات القائِمة بيْن الباحثين في مفهوم المصطلح الواحد .

وعلى الرغم من تنوع المحاولات العربية في عرض مفهوم تحليل الخطاب، ودراسته؛ لكنّ هناك من وقع في خلط المصطلح مع مصطلحات أخرى قريبة منه نحو مصطلح(النصّ) على الرغم من الاختلاف الواسع بينهما؛ لكنّه لم يمنع التقارب الموجود من التداخل بين مفهوميهما.

ومن أجل ذلك، أيضا، كان المصطلح في الاختِصاص التِّقنيّ العِلميّ انعِكاسًا لِنِظامِ المَفهوم الخاص؛ مَّما يجعل صِناعة المَصطلح تَعرَّضه لانقِلابات حقيقة قد تعدّ تطويرا، وربما كانت تخليطا يحتاج التحقيق في ضوء معايير مَنهج صناعة المُصطلح، وملاحظة المقاربات المعرفية للمفاهيم في الانتِقال مِن المَعْنى إلى وضع المصطلح،مع سهولة الانتِقال مِن اللفظ إلى المَعْنى المصطلح عليه .

فَالملاحِظ صعوبة الانتقال بسبب بعض أنواع تَرجمة المَعْنى المَفْهوم مَّما يحدِث لبسا في فهم المَدلول مما يجب معه((ضرورة توافر هدف انجاز نصّ يحمل المعنى المعادل للنصّ الأصلي،...، إنّ هناك علاقة لا يمكن فهمها بين اللغة والترجمة تتيسّر لنا من خلالها صياغة قواعد أساسية ومفهوماتية خاصة بالنصّ الأصلي المراد ترجمته تجنبا مغبة الوقوع في الخطأ أو الابتعاد عن جوهر النص وحقيقة معناه،...، إنّ تعلم لغة ما لا يعني تعلم كيفية صياغة وفهم البنية الصحيحة للكلام في تلك

اللغة))[٧٤]؛ ذلك أنّ المُصطلح بِنية تمثِّل المَفهوم العلمي، من هنا تظهر أهميّة المُقاربة المَفهوميّة، في حصرُ الدِّراسة، وفي ضبط العلاقات الدّلاليّة القائمة بين المصطلحات.

وأرى أنّ ترك هذا المسار من المقاربات، في ضبط العلاقات العلمية بين المصطلحات في اللسانيات الأكاديمية، والدراسات الاجتماعية والإنسانية يَرمي بِالمَفهوم نسبيًّا في عتمة النظرة بِفضل العِلاقة اللُّغويّة المراد لها أنْ تخرج عن طبيعتها لتطّرد في الدلالة على مفهوم تستوي فيه عقول الباحثين. ولم يكن دقيقا من يرى أنّ اللُّغةَ لا تَتكامَل خصائصُها الوظيفيّةُ إلاّ إذا اتّسمت بِالاطِّراد، ثمّ يفسّر لنا الاطراد بما يؤدي إلى عدم الاطراد فيقول:((ومَعنى الاطِّراد أنْ تَتلازَمَ العلاماتُ بمراجِعِها تَلازُمًا هو مِن بابِ الاصطِلاح، لا مِن بابِ الضّرورة بحيْث إذا طرأ طارِئٌ على دلالةِ الألفاظِ انفكّت روابِطُ التّلازُم الأوّل لِتحلّ محلَّها روابِط تَلازُمٍ جديد، ومَعلومٌ أنّ العقلَ لا يَتخلّى عن أيِّ اقترانٍ مُطّرد لَديه اطِّرادَ الضّرورة سواء أكانت ضرورةً طبيعيّةً أم ضرورةً مَنطِقيّة ، فَلا يسلم لَك العقلُ – مَهما ألحَحْتَ عليْه – بِأنّ النّارَ لا تحرِق أو بِأنّ الضِّدّيْن يجتمِعان))[٧٥] وهذا التمثيل للاطراد مخالف لموضوع المحددات المعرفية في استعمال اللغة وإنْ صحّ في موارد الاستعمال العرفي الاجتماعي التواضعي للغة من دلالة النار على الإحراق .

إنّ اللغة تكتسب حياتها وهي قيْد الاستعمال ، وهو متعلق تعريف الكلام من كونه المسار الحيوي لحياتها على الرغم من الفرق بينه وبين اللغة على حدّ الفرق بين ما هو فردي وجماعي، وطبيعة الاستعمال متفاوتة فدلالة القمر علة معناه الطبيعي كدلالة النار على الإحراق لكنّهما لا يطردان فربما قلت في إنسان أنّه نارٌ ، في توصيف حرارة لقائه وسلوكياته الفاعلة، وقلت وجدت قمرا في البيت في توصيف إنسان وجدته جميلا .

من هنا يكون عدم اطِّراد النِّظام اللُّغويّ ليْس وقْفًا على المُستويات الوصفيّة المُتنوِّعة المشهورة فحسب، بل يتجلَّى كذلك عن طريق سلسلة أُخرى مِنْ التنوُّعات اللغويّة، ومنها اللّهجات واللُّغات الوظيفيّة مثلاً، مَّما يُؤدِّي إلى استحالة حصْر التَّنوُّعات في المحور العَموديّ فقط، بل نجدُها شاملةً لِتنوُّعاتٍ أخرى مكمِّلةٍ لها.

لم يَكن لِلسانيّات أنْ تترك هذه الظاهرة اللغوية، لكِنّها نظرت إليها في إطار اللِّسانيات التّطبيقيّة، على الرغم من وجود محاولات نظرية جادّة لتوصيف نمطٍ تعبيريٍّ عام تظهر عليه صفة الاطراد إلى حدّ ما، مختلف العوامل الاجتماعيّة والجغرافيّة والتّاريخيّة، فأطلق على ذلك النّمط مِن التّعبير مُصطلح اللُّغة المشتركة(الموحّدة)، وذلك ما أوقع اللغويين المتقدمين في مضيق المعيارية، وترك أغلب لغات العرب مما كان يدعو إلى دراسته أستاذنا الراحل الدكتور نعمة رحيم العزاوي ليكون جانبا من التراث العلمي والحضاري للعرب .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ج – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

مكتبة المصادر

١. ابن حولي الأخضر مديني، التراث اللساني العربي في أصول مصطلحات العلوم الإنسانية المعاصرة، (بحث)، مجلة كلية الآداب واللغات : جامعة محمد خيضر: بسكرة، جوان ٢٠١٠ ، ع ٧ ،

٢. د. أحمد مختار عمر؛ علم الدلالة.- الكويت: مكتبة دار العروبة،ط١، ١٩٨٢.

٣. د. أحمد مختار عمر؛ المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية.- الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (مقال في مجلة عالم الفكر) مج ٢٠، ع٣ لسنة ١٩٨٩.

٤. الدكتور تمام حسان ، البيان في روائع القرآن(دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني).- القاهرة: عالم الكتب، ط١ ، ١٩٩٣ .

٥. جوان ساجيه؛ ترجمة ريتا خاطر؛ من أجل مقاربة وظيفية لعلم المصطلح ، (مطبوع ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات) .- بيروت : المنظمة العربية للترجمة، ط١ ، ٢٠٠٩ .

٦. جورج مونان؛ ترجمة الدكتور وائل بركات؛ اللسانية.- سوريا: دار معد للطباعة والنشر والتوزيع،(ضمن كتاب مفهومات في بنية النصّ)، ط١ ، ١٩٩٦ .

٧. جورج مونان، ترجمة أحمد زكريا ابراهيم؛ علم اللغة والترجمة.- القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،(المشروع القومي للثقافة العدد ٢٩٠)، ط ١، ٢٠٠٢ .

٨. حافظ إسماعيلي وزميله؛ قضايا إبستمولوجية في اللسانيات.- الجزائر: منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠٠٩.

٩. د. خليفة الميساوي؛ المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم.- الرباط: دار الأمان، ط١، ٢٠١٣

١٠. د. حسن عبد الغني؛ مفهوم الجملة عند سيبويه ١٧ (رسالة دكتوراه – الآداب – المستنصرية – ١٩٩٩).

١١. خولة طالب الإبراهيمي؛ مبادئ في اللسانيات.- الجزائر: دار القصبة للنشر، طبعة ثانية منقحة، ٢٠٠٦ .

١٢. دومينيك مانغنو؛ ترجمة محمد يحياتن؛ المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب.- بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١ ، ٢٠٠٨ .

١٣. رولان بارت؛ ترجمة محمد البكري؛ مبادئ في علم الأدلة.-سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٧.

١٤. د. سعيد حسن بحيري ؛ إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة .- القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨

١٥. د . صابر الحباشة؛ تحليل المعنى(مقاربات في علم الدلالة).- عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر ، ط١ ، ٢٠١١.

١٦. د. صبحي الصالح؛ دراسات في فقه اللغة.- ،ط٦، ١٩٧٦ .

١٧. عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث،(تحليل ونقد لأهمّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات).- الجزائر: مجلة معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٧١ .

١٨. د. عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، عربي فرنسي. فرنسي عربي. مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، ١٩٨٤ .

١٩. ظ: عبد السلام المسدّي، مباحِث تَأسيسيَّة في اللِّسانيَّات.- تونس: مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله للنَّشر .

٢٠. د. عبد الصبور شاهين؛ في علم اللغة العام .- بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٩٩٣.

٢١. د. عبده الراجحي؛ النحو العربي والدرس الحديث.- بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩ .

٢٢. عثمان بن جني؛ تحقيق عبد الحميد هنداوي؛ الخصائص.- بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٢ .

٢٣. د. عزت محمّد جاد، نظريّة المصطلح النقديّ.- القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب،٢٠٠٢

٢٤. علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف؛ تقديم الدكتور احمد مطلوب، التعريفات .- العراق: وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٦ .

٢٥. عماد عبد اللطيف؛ إطار مقترح لتحليل الخطاب التراثي(بحث في مجلة الخطاب)ع ١٤ .- الجزائر: جامعة مولود معمري؛ منشورات مخبر تحليل الخطاب، ٢٠١٣ .
٢٦. فردينان دو سوسير؛ تعريب صالح القرماوي، وآخرين؛ دروس في الألسنية العامة.- طرابلس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.
٢٧. فردينان دو سوسير؛ ترجمة يوئيل يوسف؛علم اللغة العام.- بغداد: دار آفاق عربية، ١٩٨٥.
٢٨. كبوية أحمد؛ المصطلح العربي وإشكالات الترجمة(رسالة ماجستير)،- الجزائر: تلمسان(جامعة أبي بكر بلقايد)، ٢٠١٦ .
٢٩. كيريستن ادمتسيك؛ ترجمة سعيد حسن بحيري، لسانيات النص(عرض تأسيسي).- القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٩
٣٠. د. محمد حسن عبد العزيز؛ مدخل إلى علم اللغة.- القاهرة : عالم الكتب.
٣١. الدكتور محمد عبد المطلب؛ البلاغة والأسلوبية.- بيروت: مكتبة لبنان.- القاهرة: دار نوبار للطباعة، الشركة المصرية ناشرون، ط١ ، ١٩٩٤.
٣٢. محمد علي الفاروقي التهانوي؛ تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع، كشاف اصطلاحات الفنون .- مصر: دار الكتاب العربي ، ١٩٦٩ (تراثنا) .
٣٣. د. محمد المبارك؛ فقه اللغة وخصائص العربية.- بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٩٦٤ .
٣٤. محمد مجيد السعيد ؛ دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته.- الجزائر: مجلة اللسان العربي، العدد ٢٩، لسنة ٢٠٠٩ .
٣٥. د. محمود سليمان ياقوت، مَنهجُ البَحث اللُّغويّ.- القاهرة: دار المَعرِفة الجامِعيَّة، ط١، ٢٠٠٠.
٣٦. الدكتور مختار زواوي؛ دي سوسير من جديد(مدخل إلى اللسانيات).- بيروت: دار الروافد .- الجزائر: دار ابن النديم، ط١، ٢٠١٧ .
٣٧. د. مهدي المخزومي، في النحو العربي(نقد وتوجيه).- بيروت: دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦
٣٨. د. موسى عمايرة؛ وزملاؤه؛ مقدمة في اللغويات المعاصرة .- عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠ .
٣٩. موليز وآخرين؛ ترجمة وتعليق محمد نظيف؛ في التداولية المعاصرة والتواصل(فصول مختارة).- المغرب: افريقيا الشرق، ٢٠١٤
٤٠. د. نعمة رحيم العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة.- العراق: المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠١ .
٤١. يوجين نيدا؛ ترجمة ماجد النجار؛ نَحوَ عِلم الترجمة.- العراق: وزارة الإعلام؛ (سِلسلة الكُتب المُترجمة ٣٢)، ١٩٧٦
٤٢. يوسف مقران؛ الدرس المصطلحي واللسانيات.- الجزائر: المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد٤، لسنة ٢٠١٠ .

ثبت الهوامش والمصادر

---

(١)علما أن أغلب مؤسسي النظريات اللسانية وفلسفتها في أوربا ينتمون إلى نهاية النصف الأول من القرن الماضي ولذا آثرت أن أصفها بالحديثة.

(٢) ظ: عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، عربي فرنسي. فرنسي عربي. مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار

العربيّة للكتاب، تونس، ١٩٨٤ ، ص. ٧٣ ، ٨٦ .

(٣) ظ: جورج مونان، ترجمة أحمد زكريا ابراهيم؛ علم اللغة والترجمة.– القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،(المشروع القومي للثقافة العدد ٢٩٠)، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٦.

(٤) ظ: د.عزت محمّد جاد المولى، نظريّة المصطلح النقديّ.– القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ٢٠٠٢ ، ص١٩– ٢٢ .

(٥) جورج مونان؛ ترجمة الدكتور وائل بركات؛ اللسانية.– سوريا: دار معد للطباعة والنشر والتوزيع،(ضمن كتاب مفهومات في بنية النصّ)، ط١ ، ١٩٩٦، ص ٩ .

(٦) محمد مجيد السعيد : دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته.– الجزائر: مجلة اللسان العربي، عدد ٢٩ ص١٤٨..

(٧) مصطفى غلفان ؛ المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات(أيّ مصطلحات لأي لسانيات) .– الجزائر: مجلة اللسان العربي، عدد ٢٩، ص ١ .

(٨)عبد السلام المسدي؛ قاموس اللسانيات .–(مصدر سابق) ص٥٥ .

(٩) يوسف مقران؛ الدرس المصطلحي واللسانيات.– (مصدر سابق)، ص ١٩ .

(١٠) د. محمود سليمان ياقوت، مَنهجُ البَحث اللُّغويّ.– القاهرة: دار المَعرِفة الجامِعيَّة، ط١، ٢٠٠٠ ، ص. ١١٥.

(١١) د. عبد الصبور شاهين؛ في علم اللغة العام .– بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٩٩٣، ص ٨ ، موليز وآخرين؛ ترجمة وتعليق محمد نظيف؛ في التداولية المعاصرة والتواصل(فصول مختارة).– المغرب: افريقيا الشرق، ٢٠١٤، ص ٤٧.

(١٢) د. نعمة رحيم العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة.– العراق: المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠١، ص ٧٥ .

(١٣) ظ: د. خالد بسندي؛ تعدد المصطلح وتداخله(قراءة في التراث اللغوي).– سوريا: اتحاد دمشق(مجلة التراث العربي) العدد ٣ لسنة ٢٠٠٥ ، ص ٢١.

(١٤) د. محمد المبارك؛ فقه اللغة وخصائص العربية.– بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٩٦٤ ، ص ٣٩.

(١٥) د. صبحي الصالح؛ دراسات في فقه اللغة.– بغداد : وزارة الثقافة ،ط٦، ١٩٧٦ ، ص١٩ – ٢٠.

(١٦) د. نعمة رحيم العزاوي؛ مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة.– (مصدر سابق)ص ٣٥ .

(١٧) د. أحمد مختار عمر؛ المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية.– الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (مقال في مجلة عالم الفكر) مج ٢٠، ع٣ لسنة ١٩٨٩، ص ٧–٨ .

(١٨) مبروك يونس ، لسانيات النصّ وسيمياء اللغة . بحث متاح على شبكة الأنترنيت على الرابط / : http://www.alukah.net/literature_language/0/27546/#ixzz4MCJrVt6v

(١٩) د. عبده الراجحي؛ النحو العربي والدرس الحديث.–بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ٤٥، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٠٠.

(٢٠) د. محمد حسن عبد العزيز؛ مدخل إلى علم اللغة.– القاهرة ، ص٢٦ ، ظ: د. خليفة الميساوي؛ المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم.– الرباط: دار الأمان، ط١، ٢٠١٣، ص ٢٧– ٢٨.

(٢١) د. نعمة رحيم العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة.– (مصدر سابق)، ص ٧٣– ٧٦ ، سليمان حسيكي؛ المصطلح في اللغة العربية المعاصرة(الإشكالية والأزمة).– بحث ضمن كتاب مؤتمر اللغة العربية الثاني لسنة ٢٠١٣، ج ٤ / ص٢٦٨.

[٢٢] ظ: الدكتور سعيد حسن بحيري ؛ إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة .- القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨، ص ٩.

[٢٣] ظ: حافظ إسماعيلي وزميله؛ قضايا إبستمولوجية في اللسانيات.- الجزائر: منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٢، د. خليفة الميساوي؛ المصطلح اللساني وتأسيبس المفهوم.- (مصدر سابق)، ص ٣٥-٣٦، رولان بارت؛ ترجمة محمد البكري؛ مبادئ في علم الأدلة.-سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٧، ص ٧٧.

[٢٤] أحمد خيري، وزملائه؛ الوسائل التعليمية والمنهج.- القاهرة: دار النهضة العربية، ط٢ ، ١٩٧٠ ، ص ٩ .

[٢٥] ابن حولي الأخضر مديني، التراث اللساني العربي في أصول مصطلحات العلوم الإنسانية المعاصرة، (بحث)، مجلة كلية الآداب واللغات : جامعة محمد خيضر: بسكرة، جوان ٢٠١٠ ، ع ٧ ، ص ٤-٥

[٢٦] المصدر نفسه ، ظ : د. بشير إبرير ، علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب(بحث)مجلة مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري .

[٢٧] نعمة رحيم العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة.- (مصدر سابق)، ، ص ٧٣ ..

[٢٨] ماريا تيريزا كابرية؛ ترجمة ريتا خاطر؛ حول تمثيل التصورات تمثيلا ذهنيا ، (مطبوع ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات) .- بيروت : المنظمة العربية للترجمة، ط١ ، ٢٠٠٩، ص ٦٧- ٦٨ .

[٢٩]كيريستن اومتسيك؛ ترجمة سعيد حسن بحيري، لسانيات النص(عرض تأسيسي).- القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٩، ص٨٠ ، د. خليفة الميساوي؛ المصطلح اللساني وتأسيبس المفهوم.- (مصدر سابق)، ص ٣٣ .

[٣٠] موسى عمايرة؛ وزملائه؛ مقدمة في اللغويات المعاصرة .- عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٠٠ .

[٣١] عماد عبد اللطيف؛ إطار مقترح لتحليل الخطاب التراثي(بحث في مجلة الخطاب)ع ١٤ .- الجزائر: جامعة مولود معمري؛ منشورات مخبر تحليل الخطاب، ٢٠١٣، ص ١٨٨ - ١٩٠ .

[٣٢] د. نعمة رحيم العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة.- (مصدر سابق)، ص ٣٩ - ٤٠ .

[٣٣] عثمان بن جني؛ تحقيق عبد الحميد هنداوي؛ الخصائص.- بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٢، ج١ : ص ٨٧ .

[٣٤] فردينان دو سوسير؛ ترجمة يوئيل يوسف؛علم اللغة العام.- بغداد: دار آفاق عربية، ١٩٨٥، ص ٢٦، ٣٢، فردينان دو سوسير؛ تعريب صالح القرماوي وآخرين؛ دروس في الألسنية العامة.- طرابلس: الدار العربية للكتاب،١٩٨٥، ص ٢٩، ٣٧ .

[٣٥] ظ : الدكتور مختار زواوي؛ دي سوسير من جديد(مدخل إلى اللسانيات).- بيروت: دار الروافد .- الجزائر: دار ابن النديم، ط١، ٢٠١٧ ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

[٣٦] ظ : الدكتور محمد عبد المطلب؛ البلاغة والاسلوبية.- بيروت: مكتبة لبنان.- القاهرة: دار نوبار للطباعة، الشركة المصرية ناشرون، ط١ ، ١٩٩٤، ص ٥٢ ، الدكتور مختار زواوي؛ دي سوسير من جديد(مدخل إلى اللسانيات).- (مصدر سابق)، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

[٣٧] ظ: حسن عبد الغني؛ مفهوم الجملة عند سيبويه، ص١٧ ، (رسالة دكتوراه - الآداب - المستنصرية - ١٩٩٩)

[٣٨] موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش؛ تحقيق إبراهيم محمد عبد الله؛ شرح المفصل.- دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٣، ج١ : ص٤٣ ، ٤٦ .

[٣٩] نفسه ١ : ٤٦

(٤٠) محمد بن يزيد المبرد(أبو العباس)؛تحقيق عبد الخالق عضيمة؛المقتضب.- القاهرة: وزارة الأوقاف،١٩٩٤، ج١ : ص٨ ، ج٤ : ص٣٤٨.

(٤١) محمد بن سهل(ابن السراج)؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي؛الأصول في النحو.- بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٦، ج١ : ص٧٠ .

(٤٢) يحيى بن زياد الفراء(أبو زكريا)؛ تحقيق محمد علي النجار وزميله؛ معاني القرآن.- بيروت: عالم الكتب،ط٣، ١٩٨٣، ج٢ : ص١٩٥، ٣٣٣، ٣٨٧

(٤٣) عثمان بن جني؛ الخصائص .-(مصدر سابق)، ج١ : ص٧٢ .

(٤٤) د. نعمة رحيم العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة.- (مصدر سابق)، ص ٧٣ .

(٤٥) د. محمد حسن عبد العزيز؛ مدخل إلى علم اللغة.- (مصدر سابق) ص٢٦ ، ظ: جوان ساجيه؛ ترجمة ريتا خاطر؛ من أجل مقاربة وظيفية لعلم المصطلح ، (مطبوع ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات) .- بيروت : المنظمة العربية للترجمة، ط١ ، ٢٠٠٩، ص ٨١

(٤٦) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي(تقد وتوجيه).- بيروت: دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦، ص ٧٨، نعمة رحيم العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة.- (مصدر سابق)، ص ١٢٥ .

(٤٧) الدكتور تمام حسان ، البيان في روائع القرآن(دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني).- القاهرة: عالم الكتب، ط١ ، ١٩٩٣، ص٥٦ .

(٤٨) خولة طالب الابراهيمي؛ مبادئ في اللسانيات.- الجزائر: دار القصبة للنشر، طبعة ثانية منقحة، ٢٠٠٦ ، ص ١٠١.

(٤٩) ابن جني ؛ الخصائص؛ مصدر سابق ؛ ج١ : ص ٨٧.

(٥٠) بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.- بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر، ط١٦، مزيدة ومنقحة، ج١ : ص ١٤ – ١٥.

(٥١) د. خليفة الميساوي؛ المصطلح اللساني وتأسيبس المفهوم.- (مصدر سابق)، ص ٢٧.

(٥٢) ظ: عبد السلام المسدّي، مباحِث تَأسيسِيَّة في اللِّسانيَّات.- تونس: مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله للنَّشر، ص ١٢٥.

(٥٣) ظ: عبد السلام المسدّي، مباحِث تَأسيسِيَّة في اللِّسانيَّات.-(مصدر سابق)، ص ١٧٦. عزت محمّد جاد، نظريّة المصطلح النقديّ.- القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ٢٠٠٢ ، ص٧ ، ١٩ ، ٢٢ ، ماريا تيريزا كابرية؛ ترجمة ريتا خاطر؛ حول تمثيل التصورات تمثيلا ذهنيا ، (مطبوع ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات) .- (مصدر سابق)ص ٦٣ – ٦٤، ابراهيم بن مراد؛ المصطلحية وعلم المعجم(الافتتاحية).- تونس: مجلة المعجمية، ع ٨ لسنة ١٩٩٢، ص ٩ .

(٥٤) ظ: عزت محمّد *جاد* المولى، نظريّة المصطلح النقديّ.- (مصدر سابق) ص٧ ، ١٩ ، ٢٢ .

(٥٥) ظ: أحمد مختار عمر؛ علم الدلالة.- الكويت: مكتبة دار العروبة،ط١، ١٩٨٢، ص ١٦ .

(٥٦) ظ: عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث،(تحليل ونقد لأهمّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات).- الجزائر: مجلة معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٧١ ، ص. ٣٥.

(٥٧) فردينان دو سوسير؛ ترجمة يوئيل يوسف؛علم اللغة العام.-(مصدر سابق)ص١٣١ .

(٥٨) عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث.- (مصدر سابق) ، ص ٣٣، ظ: جورج مونان؛ ترجمة الدكتور وائل بركات؛ اللسانية.-(مصدر سابق) ص ١٥- ١٦.

(٥٩)دو سوسير؛ ترجمة يوئيل يوسف؛علم اللغة العام.- (مصدر سابق)، ص ٥٢ ، ٨٤.

(٦٠) دو سوسير؛ علم اللغة العام.- (مصدر سابق)، ص ٨٤ – ٨٥ ، ظ: جورج مونان؛ ترجمة الدكتور وائل بركات؛ اللسانية.-(مصدر سابق) ص ١٩ ، ٢١ – ٢٢.

(٦١) يوسف مقران؛ الدرس المصطلحي واللسانيات.- (مصدر سابق)، ص ٢١ .

(٦٢) دو سوسير؛ علم اللغة العام.- (مصدر سابق)، ص ٨٧ ، ظ: موليز وآخرين ؛ في التداولية المعاصرة والتواصل(فصول مختارة).- (مصدر سابق) ، ص ٤٧.

(٦٣) دو سوسير؛ علم اللغة العام.- (مصدر سابق)، ص ٨٧ ، جورج مونان؛ ترجمة الدكتور وائل بركات؛ اللسانية.- (مصدر سابق) ، ص ٢٨ .

(٦٤) ظ : الدكتور مختار زواوي؛ دي سوسير من جديد(مدخل إلى اللسانيات).- (مصدر سابق)، ص ٩٣ .

(٦٥) كبوية أحمد؛ المصطلح العربي وإشكالات الترجمة(رسالة ماجستير)،- الجزائر: تلمسان(جامعة أبي بكر بلقايد)،٢٠١٦، ص ٦٣ – ٦٥.

(٦٦) مونيك سلودزيان؛ ترجمة ريتا خاطر؛ بروز علم مصطلحات نصّي وعودة المعنى ، (مطبوع ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات) .- بيروت : المنظمة العربية للترجمة، ط١ ، ٢٠٠٩، ص ١٠٥ – ١٠٦، راضية بن عريبة؛ مدخل إلى اللسانيات المصطلحية .- الجزائر: جامعة حسيبة بن بو علي، بحث في مجلة، ص ١٢١- ١٢٢ .

(٦٧) ظ: الدكتور سعيد حسن بحيري ؛ إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة .- (مصدر سابق)، ص ١٥.

(٦٨) ظ: الدكتور سعيد حسن بحيري ؛ إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة .- (مصدر سابق)، ص ١٥.

(٦٩) جورج مونان؛ علم اللغة والترجمة.- (مصدر سابق) ، ص ٩٠، وظ: ص ٨٢ ، ٩١.

(٧٠) ظ: يوجين نيدا؛ ترجمة ماجد النجار؛ نْحوَ عِلم الترجمة.- العراق: وزارة الاعلام؛ (سِلسلة الكُتب المُترجمة ٣٢)، ١٩٧٦، ص٨٠ ، ظ: أحمد مختار عمر؛ علم الدلالة.-(مصدر سابق)، ص٢٥١- ٢٥٢.

(٧١)ظ: أحمد مختار عمر؛ علم الدلالة.-(مصدر سابق)، ص ١٢٢.

(٧٢) ظ: موليز وآخرين ؛ في التداولية المعاصرة والتواصل(فصول مختارة).- (مصدر سابق) ، ص ٤٨، ورد في النص كلمة(حيث) والصواب استعمال(إذ)كما اثبتناه، كما ورد في النص كلمة معاني وهي مرفوعة يلزم حذف الياء على الصواب كما أثبتناه وهو خطأ الترجمة أو الطباعة.

(٧٣) صابر الحباشة؛ تحليل المعنى(مقاربات في علم الدلالة).- عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر، ٢٠١١، ط١، ص١٣، ظ: عبد السلام المسدّي، مباحِث تَأسيسِيَّة في اللِّسانيَّات.-(مصدر سابق)، ص ١٦١- ١٦٢، دومينيك مانغنو؛ ترجمة محمد يحياتن؛ المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب.- بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١ ، ٢٠٠٨، ص ٩ – ١٠.

(٧٤) الدكتور هيثم غالب الناهي؛ الترجمة في الوطن العربي بين ضعف الامكانيات وكثرة التحديات.- بحث ضمن كتاب مؤتمر اللغة العربية الثاني لسنة ٢٠١٣، ج ٥ / ص٤٩٩.

(٧٥) عبد السلام المسدّي، مباحِث تَأسيسِيَّة في اللِّسانيَّات.-(مصدر سابق)، ص ١٥٥